



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

السياسات المالية وفعاليتها في جذب الإستثمارات الأجنبية

المباشرة في دول المغرب العربي

للفترة 2017/2004 حالة الجزائر - المملكة المغربية

تحت إشراف الأستاذة:

د. كريم حبيبة

من إعداد الطلبة:

بن موسى محمد

مزيان محمد

بورزومة إبراهيم

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د/عادل رزيق
مناقشا	أستاذ محاضر بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د/ناجية صالح
مؤطرا	أستاذ محاضر بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د/كريم حبيب

السنة الجامعية: 2021/2020

الملخص:

عرف الإستثمار الأجنبي المباشر تطوراً هائلاً منذ منتصف ثمانينات القرن المنصرم، كما حصل تحول واضح في تركيبته القطاعية، وشهدت أنماطه تغيرات معتبرة كان أبرزها الزيادة في الوزن النسبي للإقتصاديات النامية كمقصد وصدر لهذا النوع من الإستثمار.

وتشير الإحصائيات إلى أن معظم الدول المغاربية استطاعت في السنوات الأخيرة تسجيل زيادات معتبرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بفعل التحسن الكبير الذي شهدته بيئة الأعمال. غير أن هذه الإستثمارات تركزت بقوة في قطاعات معينة وهو ما يشير إلى عدم التنوع الإقتصادي لهذه الدول. بينما اتسمت الاستثمارات بالمحدودية إذا ما تم مقارنتها بنظيراتها من التكتلات الأخرى، الشيء الذي يعكس ضعف درجة اندماجها التجاري والمالي.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، السياسة المالية، التدفقات، الفعالية.

Abstract:

Since the mid-1980s, foreign direct investment has grown considerably; its sectorial distribution has seen a significant change and has undergone considerable changes in its forms, including the increase in the relative weight of economies in development as a destination and source for this type of investment.

Statistics show that most countries in the Maghreb have been able to realize a significant increase in foreign direct investment flows in recent years, due to the improvement of the business environment. However, these investments have been heavily concentrated in some sectors, reflecting the lack of economic diversity in these countries. On the other hand, investments within countries have been limited compared to other economic groupings, reflecting the low level of trade and financial integration of the Maghreb countries.

Keywords: Foreign direct investment, fiscal policy, flows, effectiveness.

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
-	الملخص
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
أ - د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار العام للسياسة المالية	
15	تمهيد
16	المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية
16	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية
23	المطلب الثاني: أهداف تقييم السياسة المالية
25	المطلب الثالث: معايير تقييم السياسة المالية
27	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية
27	المطلب الأول: أنواع السياسة المالية
29	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية
36	المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالمتغيرات الإقتصادية الأخرى
43	المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية، محدداها والعوامل المؤثرة بها
43	المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية
44	المطلب الثاني: المبادئ والمحددات الأساسية لفاعلية السياسة المالية
46	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية
49	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الخلفية النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر	
51	تمهيد

52	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر
52	المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر
57	المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر
62	المطلب الثالث: بنية وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
70	المبحث الثاني: أهمية، دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته
70	المطلب الأول: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر
75	المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
77	المطلب الثالث: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر
79	المبحث الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، آثاره وعوامل استقطابه
79	المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر
91	المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر
95	المطلب الثالث: العوامل المحفزة على استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
98	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لدور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "حالة الجزائر-المملكة المغربية الفترة 2004-2017"	
100	تمهيد
101	المبحث الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والمغرب
101	المطلب الأول: الإطار القانوني والتشريعي للإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر
105	المطلب الثاني: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمملكة المغربية
108	المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004-2017 في كل من الجزائر والمغرب
108	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة إلى الجزائر مقارنة بالدول المغاربية لسنة 2017
109	المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في كل من المغرب والجزائر خلال الفترة 2004-2017
111	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمملكة المغربية

114	المبحث الثالث: تأثير السياسة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة
114	المطلب الأول: أثر متغيرات السياسة المالية على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2004-2017
116	المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2004-2015)
117	المطلب الثالث: العوائق التي تحد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي -الجزائر والمملكة المغربية-
120	خلاصة الفصل
122	الخاتمة
127	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أوجه الإختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	55
2	ترتيب أكبر عشر شركات عالمية حسب المبيعات لسنة 2018/2015 بالمليار دولار	67
3	العوامل الشرطية، الدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	84
4	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة إلى الجزائر والدول المغاربية بنهاية سنة 2017	108
5	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في كل من المغرب والجزائر خلال الفترة 2017-2004	110
6	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2016	111
7	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2016	112
8	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2004-2016	112
9	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب لسنتي 2015 و2016	113
10	تطور مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2007-2014	114
11	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2004-2015)	117

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1914 باستعمال الدائرة النسبية	58
2	مخزون الاستثمارات المباشرة في الخارج، بالنسبة المئوية من المخزون العالمي لأكبر البلدان المصدرة له	61
3	دورة حياة المنتج الدولي	82
4	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في كل من المغرب والجزائر خلال الفترة 2004-2017	110
5	تطور النفقات العامة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2017	115

مقدمة

تمهيد :

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين لم يتوقف الاهتمام بكل ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين ورجال الأعمال والباحثين في كل من الدول المتقدمة والنامية، ويعزى ذلك إلى الفوائد الكثيرة التي تتولد عن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دعامة من دعائم نمو اقتصادها وإنعاش مستويات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الدفع من طاقاتها الإنتاجية والتحسين من كفاءتها وأدائها. وقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً مذهلاً في السنوات الأخيرة بسبب تنامي ظاهرة العولمة، التكتلات الاقتصادية والإقليمية وافتتاح الأسواق العالمية وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود. الأمر الذي فسره الخبراء على أنه يعتبر بمثابة خطوة نحو اندماج اقتصادات تلك الدول في الاقتصاد العالمي.

وقد توصلت مختلف الدراسات التي تناولت قضايا التنمية في الدول النامية إلى حقيقة مفادها أن هذه الدول فشلت في تحقيق تنمية اقتصادية بصورة خاصة، وتنمية شاملة بصورة عامة بالرغم من اعتمادها على مختلف مصادر التمويل المتمثلة في الموارد المحلية، المنح والمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى القروض الأجنبية. هذه الحقيقة جعلت الدول المضيفة مطالبة بشروط متعددة يجب أن تراعيها فعلياً من أجل اجتذاب هذا النوع من الاستثمار، وهي شروط في عمومها تتعلق بالأوضاع العامة فيها، السياسية، الاجتماعية والثقافية، إلى جانب سياسة الاقتصادية تساعد على جذب رؤوس الأموال نحو الاستثمار في المشروعات الإنتاجية والخدمية، حيث تستخدم السياسة المالية سياسة الإنفاق العام بشقيه الرأسمالي والتحويلي، بالإضافة إلى استخدام الضرائب كحافز مالي يقدم للشركات.

الإشكالية الرئيسية:

إن سعي الدول النامية إلى خلق مناخ استثماري وزيادة جاذبية الاستثمار يتطلب وضع سياسات مالية حكومية مدروسة بدقة مع متابعة مستمرة حتى تضمن الوصول إلى الأهداف المسطرة وعلى هذا الأساس يمكن لنا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ماهي حدود فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي؟"

بناء على التساؤل الرئيسي السابق يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالسياسة المالية وما هي أدواتها وأهدافها؟
2. ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي دوافعه ومعوقاته؟ ماهي آثاره الاقتصادية؟
3. ماهي ميكانيزمات السياسة المالية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

فرضيات البحث:

1. السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتبعها الدولة لتحقيق أهداف معينة قصد معالجة المشكلات الاقتصادية الحاصلة.
2. الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن استثمارات غرضها النهوض باقتصادات الدول المضيفة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
3. من أبرز ميكانيزمات السياسة المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هناك السياسة الضريبية.

أهمية وأهداف البحث:

تكتسب السياسة المالية في أي اقتصاد أهمية كبيرة، وهذا باعتبار أنها تستعمل من طرف السلطات المختصة للتأثير على الحياة الاقتصادية للبلاد ومعالجة جميع الاختلالات، ناهيك عن مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم تحقيق جملة من الأهداف المرجوة ولعل أهمها التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة تحديد أثر السياسة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. محاولة تقييم فعالية السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. إسقاط الجانب النظري للسياسة المالية على الواقع الجزائري والمغربي.

دوافع اختيار الموضوع:

من البديهي أن كل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه منها الموضوعية ومنها الذاتية، من ناحية الدوافع الموضوعية نجد ان الموضوع يدخل ضمن التخصص. بينما تتمثل الدوافع الذاتية في الرغبة في تتبع الدور الفعال الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة وفي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة خاصة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة أحمد نصير بعنوان أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد قدرة ورشادة السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. سالكي سعاد، دراسة بعنوان دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تهدف هاته الدراسة إلى محاولة تطبيق أدوات السياسة المالية في الواقع الاستثماري خاصة في دول المغرب

العربي وعلى وجه التحديد في الجزائر وتونس وذلك لتحقيق التنمية وتكييف هذه الاقتصاديات مع الاقتصاد العالمي.

3. ثلجون سميشة، التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، والتي هدفت إلى دراسة وتحليل موضوع التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب).

4. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر-1990-2004، والتي كان هدفها محاولة الكشف عن إثر الإنفاق والاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

ومن خلال ما سبق تبرز القيمة المضافة لبحثنا هذا في محاولة معالجة أثر السياسات المالية المتبعة من طرف الدولة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع إعطاء صورة حول واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومقارنتها مع المملكة المغربية، من حيث الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم عملية الإستثمار، بالإضافة إلى الإمتيازات والضمانات التي يمنحها المشرع الجزائري والمغربي على حد سواء للمستثمر الأجنبي، وكذلك مقارنة مدى فعالية كل دولة في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه، ومن أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي للبحث الملائم لمثل هذه المواضيع، أما فيما تعلق بالأدوات المستخدمة في دراستنا، فتمثلت في: اعتماد المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى استخدام بعض المجلات والمقالات المنشورة وكذا المداخلات في الملتقيات والندوات، واعتماد المعطيات والمعلومات الإحصائية والبيانية.

صعوبات البحث:

إن أية عملية بحث إلا وتعرضها بعض الصعوبات والمعوقات، وبذلك لا بد من الإشارة إلى مختلف الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه الدراسة والتي تتمثل أساسا في قلة المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى نقص الإحصائيات المتعلقة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

محتوى الدراسة:

إن طبيعة هذا الموضوع، استدعت أن يتم تقسيمه إلى ثلاث فصول يمكن عرضها على النحو التالي:

- الفصل الأول تم تخصيصه لدراسة الإطار النظري للسياسة المالية، حيث يتم التطرق إلى كل من مفهوم السياسة المالية ومراحل تطورها وكذا أهداف هذه السياسة، ثم تسليط الضوء بعد ذلك على أهم المعايير المستخدمة في تقييمها، آلية عملها والعوامل المؤثرة فيها.

- أما الفصل الثاني فسيتم التعرض فيه إلى موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا بدراسة كل من مفهومها، أهميتها، دوافع إقامتها والعوامل المحددة لها إضافة إلى مختلف الآثار الإيجابية والسلبية التي تخلفها.

- في حين الفصل الثالث خصص للدراسة التطبيقية والتي تمثلت في دراسة طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كلمن الجزائر والمملكة المغربية إضافة إلى رصد وتحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول.

الفصل الأول

الإطار العام للسياسة المالية

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية جزء لا يتجزأ من مجموع السياسات الاقتصادية التي تنتجها الدول من أجل تحقيق العديد من الأهداف التي تسعى لها الاقتصاد الوطني، بإعتبارها تحتل مكانة بارزة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، لأنها تعتمد على أدوات تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة وانتقلت من الطور الحيادي إلى مفهوم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عقب الأزمة الاقتصادية عام 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية، كما يلاحظ الاختلاف بين أهداف السياسة المالية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

وعلى هذا الأساس نتناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: المالية عموميات حول السياسة المالية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية، محدداتها والعوامل المؤثرة بها

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية

تحتل السياسة المالية بأهمية بالغة ومتزايدة لدى الدول سواء البلدان النامية أو المتقدمة على السواء باعتبارها المحور الرئيسي للسياسات الاقتصادية بوصفها أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتضطلع بالعبء الأكبر في تحقيق الغايات والأهداف الكلية والقطاعية، إذ تؤثر في مسار النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المختلفة، وتعد الموازنة العامة الأداة التي يمكن من خلالها الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى المسارات التي تكفل إنجاز الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى ماهية السياسة المالية، من حيث مفهومها وتطورها عبر مختلف المدارس الاقتصادية

أولاً: مفهوم السياسة المالية

لقد أشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية FISC والتي تعني بيت المال أو الخزانة،¹ وعلى ذلك فإن المصطلح كان مرادفاً لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في العصر الحديث أصبح مصطلح السياسة المالية يختلف عن المالية العامة وهذا ناتج عن تجارب الدولة في محاربة كساد الثلاثينيات، إضافة إلى كتابات وتأثير الاقتصادي الكبير "جون بيرنارد كينز" والإقتصادي "ألفن هانسن"، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق إستقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.²

وكما يعرفها البعض بأنها: "مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره ومواجهة كافة ظروف المتغيرات".³

وتعرف السياسة المالية بأنها "برنامج تخطيطه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على، كافة متغيرات النشاط

¹ عبد العزيز فهمي هيك، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية القاهرة، 1980، ص 23.

² احمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص: 136.

³ محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 182.

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع." كما تعرف السياسة المالية بأنها " الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها، وتدبير وسائل تمويلها"¹

حيث عرفها البعض على أنها مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، أي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في التخطيط العام للإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الميزانية العامة للدولة.²

وبعبارة أخرى تتمثل هذه السياسة في استخدام السياسة الضريبية والإنفاق الحكومي والقروض العامة للتأثير في أنشطة الجميع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتتضمن السياسة المالية أيضاً إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، حيث يمكن اعتبارها كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل الوطني.³

وتعرف أيضاً بأنها "السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام -بوحدهات المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية- وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات"⁴

السياسة المالية هي بمثابة برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة، مستخدمة فيه مصادر إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تحقيقاً لأهداف المجتمع."⁵

¹ سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، مخبر تسيير المؤسسات والأسمال الاجتماعي MECAS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص: 13.

² محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 18.

³ علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا، الطبعة الأولى، دار الرضا، دمشق، 2003، ص: 192

⁴ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 13.

⁵ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 15.

ومن خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.¹

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

ثانياً: تطور السياسة المالية

لقد شهد علم المالية تطوراً كبيراً في فكرته وأهدافه ووسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة من الدول.²

ولقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية بعدة مراحل وذلك على النحو

التالي:

¹ مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 47.

² مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص: 47-48.

1. السياسة المالية في المجتمعات القديمة:

كانت السياسة المالية في العصور القديمة تعكس غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها، بمعنى السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجاربيين والطبيين)، فنظرا لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي نجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتمتا بضرورة تدخل الدولة مباشرة مع مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق العدالة وتحديد مجالات الإنفاق (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلا عن الإعانات التي أقرها كأحد بنود الاتفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كلا المفكرين لموضوع الضرائب أو الرسوم.¹

وتتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل، منظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تم الإقرار بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها، ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، فإذا كان للدولة دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب والتي يجب أن تتصف بالعدالة، اليقين السهولة والاقتصاد، وهو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي.² ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية في عصر التجاربيين، اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ تم إيضاح خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي بل تدهور النشاط الاقتصادي لذلك يجد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها، بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها في التصدير وتحقيق فوائض في ميزان المدفوعات باعتبار الدولة المحتكرة للتجارة الخارجية.³

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراط الرافضة لأفكار التجاربيين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه نحو حركة منتظمة وتوجيهه نحو التوازن الطبيعي، حيث تم التأكيد على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي وضرورة قصر الضرائب على الناتج

¹ حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان -مقارنة إسلامية-، مكتبة النهضة العربية، 1986، ص-ص: 164-166.

² عبد القادر بابا، 'سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة'، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص. 10.

³ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص: 166.

الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، وضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي حتى لا يؤثر سلباً عليه.¹

2. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانباً لا باس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى،² فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق، ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة.³

فقانون ساي للأسواق، والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له" وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية. بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وتفسير ذلك أن عبارة قانون ساي يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، ولما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا، وبالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأي زيادة في الدخل النقدي سوف تتحول إلى زيادة معادلة.

كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو"، و"جون ستيوارت ميل" و"ألفرد مارشال" يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، ولكي نضمن هذه النتيجة، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني، وكل تدخل من قبل الدولة يعتبر إخلال بالتوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل لجزء من موارد المجتمع عن إستخداماتها المثلّي التي لا يحققها إلا القطاع الخاص.⁴

ومن ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى محدودية وقصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع والعدالة، وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات

¹ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص: 52.

² محمود حسين داي، "مبادئ المالية العامة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 190.

³ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص-ص: 52-53.

⁴ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، 1971، ص-ص: 21-22.

اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.¹ فتغيير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير على الطلب والنتائج الكلية والمستوى العام للأسعار. وهي نتيجة أن الحكومة عندما تقرر زيادة إنفاقها فإنها تزام القطاع الخاص في الحصول على الموارد الحقيقية، فينخفض حجم الاستثمار الخاص ومن ثم ينخفض الدخل وبالتالي عدم تغيير الطلب الكلي للتغيير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب.²

ولقد قامت السياسة المالية التقليدية على قواعد ومبادئ أهمها:³ مبدأ حيادية السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بالموازنة لدولة متوازنة، فالضرائب يجب فرضها بحيث يكون لها أقل تأثير على الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك، التوزيع والإنفاق لا يتعدى نطاق ضيقا محدودا.

وبقيت هذه حال السياسة المالية إلى أن تنالت الأزمات الاقتصادية وعلى وجه الأقصى الأزمة المالية التي اجتاحت أرجاء العالم سنة 1930، وتوالت الحروب وتضخمت موازنات الحكومات بسبب هذه الحروب وانتشرت الروح الديمقراطية وسادت المبادئ الاشتراكية كثيرا من بقاع العالم وطالب الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة، وهكذا أصبحت الدولة في كثير من البلاد ترى من واجبها توجيه الاقتصاد القومي بل وإدارته إدارة فعلية سعيا إلى تحقيق ما ترى فيه مصالح الجماعة حاضرا ومستقبلا. وبهذا أخذت أفكار الاقتصاد الكلاسيكي تتلاشى تدريجيا إزاء سيل الأحداث الاقتصادية والمبادئ الاشتراكية، فلقد ثبت الكساد العالمي عدم تحقيق التوازن الاقتصادي آليا، والتمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة كأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيئت المجال لظهور الأفكار الكينزية والسياسة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3. السياسة المالية في الفكر الكينزي:

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملت على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف. ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا

¹ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص: 54.

² أحمد أبو الفتح علي الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي: مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 47.

³ عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص: 22.

بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.¹

وافترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود. ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.²

وحسب كينز دائماً أن الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب. ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسية المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل. وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.³

ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية واتخذت مفهوماً وظيفياً وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة.⁴

ولذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية

¹ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص: 57-58.

² محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 176.

³ محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص: 176.

⁴ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص: 58.

عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

4. السياسة المالية في التحليل النقدي:¹

بعد أن فشلت السياسة الكينزية في وضع حد لارتفاع معدلات التضخم الجنونية وارتفاع معدلات البطالة التي أخذت بالارتفاع وبنسب عالية في عقود السبعينيات من القرن الماضي، وما نجم عنه من ظهور للتضخم الركودي، وعلى إثر ما سبق برزت أفكار المدرسة النقدية. مما سبق ظهرت أفكار أصحاب النظرية النقدية، حيث زعموا أن السياسة النقدية هي وحدها فقط القادرة على وضع حد للتضخم، وأن السياسة المالية حسب اعتقادهم ليس لها تأثير على المستوى العام للأسعار وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة، خاصة في المدى القصير ما لم تكون مدعومة بالسياسة النقدية ويتغير حقيقي في النقد، وهذا الأخير مخالف تماما لآراء رواد النظرية الكينزية، حيث يرون أن السياسة المالية وحدها كفيلة بالتأثير على المستوى العام للأسعار بغض النظر عن دور النقد. ويرجع سبب ابتعاد النقديين عن دور وفعالية السياسة المالية كونهم لا يؤمنون بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما يرى رواد هذه المدرسة أن السياسة التوسعية في السياسة المالية التي تكون غير مصحوبة بزيادة في عرض النقد سوف ينجم عنها مزاحمة القطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض في سوق الأوراق المالية، وهذا ما سوف يلغي الآثار التوسعية للسياسة المالية ويقلل من فعاليتها.

المطلب الثاني: أهداف تقييم السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة، نذكر أهمها في النقاط التالية:²

1. **التخصيص الأمثل للموارد:** تمتلك الدول مجموعة من الموارد والتي تعتبر موارد محدودة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

2. **التوزيع العادل للثروات والدخل:** إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على

¹ د. حدادي عبد اللطيف، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، المركز الجامعي تميزت، 2010، ص: 15.

² صالح صالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات"، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، صص: 498-499.

أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الإختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن هذا الأخير لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصاد والاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

4. التوازن المالي: يقصد به استغلال موارد الدولة على أحسن وجه، فيجب مثلاً أن يتميز النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزينة العامة حيث المرونة والغزارة، ويلتزم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك وعدم توظيف القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.¹

5. التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحديثة الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحديثة التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد.

6. التوازن العام: التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة. حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.

¹ منصور شريفة، حاكمي بوحفص، مقال بعنوان: آليات السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2018)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2019، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 310.

7. **التوازن الاجتماعي:** ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.¹

بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التدخل في مراحل الدورة الاقتصادية.²
- التأثير على الحالة التي يمر بها الإقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية.
- زيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية التي تساعد على توفير المناخ المناسب للاستثمار.
- زيادة الإيرادات الضريبية بهدف إمتصاص القوة الشرائية للأفراد خاصة وقت التضخم.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل الوطني.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد.

المطلب الثالث: معايير تقييم السياسة المالية

لقد تعددت المعايير المختلفة لتقييم السياسة المالية وهذا حسب الجهة التي تسهر على تقييم السياسة المالية ومن بين أهم المعايير الموضوعية لتقييم السياسة المالية نجد:

أولاً: معيار العدالة³

يعتبر معيار العدالة أكثر المعايير المستخدمة عند مناقشة السياسة المالية فيجب أن تتصف آثارها بالعدالة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع ويتميز هذا المعيار بالقبول العام، إلا أنه بالرغم القبول الواسع لمبدأ العدالة داخل أي مجتمع، غير أن هناك صعوبة حقيقية في تحديد معنى العدالة وبعبارة أخرى رغم اتفاق جميع أفراد المجتمع حول ضرورة تحقيق العدالة غير أننا لا نجد قلة من الأفراد يتفقون على مفهوم معين لها فالعدالة مسألة نسبية فما يعتبره البعض عادلاً قد يعتبره البعض الآخر غير عادل. ويعتبر معيار العدالة معيار من الصعب استخدامه في الحياة العملية، لكن هذا لا يعني أنه معيار غير هام يمكن إهماله لأنه معيار يلاقي قبولا عاما بين أفراد المجتمع.

فبالنسبة لمفهوم العدالة عند الإقتصاديين فهو مفهوم ضيق يتعلق بالآثار التوزيعية للسياسة المالية فهم يركزون اهتمامهم على مدى استفادة الفئات المنخفضة الدخل بمعنى إذا أدى تغيير السياسة المالية

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 38.

² شليحي الطاهر، مقال بعنوان السياسة المالية للجزائر بين أحكام قانون المالية 2016 وتوصيات صندوق النقد الدولي، مجلة البديل الاقتصادي، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الخامس، ص: 176.

³ غازي عبد الرزاق النفاش، المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 21.

إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع لصالح الطبقات الفقيرة فإنهم يقررون أن هذا التغير أدى إلى تحسين العدالة في المجتمع.

وعلى الرغم من أن التحليل الإقتصادي لا يبرز إلا أحد جوانب العدالة في المجتمع وهو الإهتمام بالطبقات الفقيرة غير أنه يساعد في تحديد النتائج التوزيعية للسياسات ومن ثم يستطيع أي فرد استخدام التحليل الإقتصادي في التعرف عما إذا كانت نتائج السياسة المالية عادلة أو غير عادلة.

ثانياً: معيار الوصاية الحكومية

في كثير من الحالات تقوم السياسة الحكومية بتقديم خدمات قد لا يختارها الأفراد إذا ما توفرت لهم حرية الإختيار ففي مثل هذه الحالات لا تستجيب لإرادة الأفراد، وتزاول أعمالاً تكافئ مع رغباتهم، ومثل هذه السياسة تندرج ضمن تدخل أو وصاية الحكومة، وتقوم هذه الوصاية على فرضية أن الأفراد غير قادرين على الإختيار الرشيد وأمثلة ذلك برامج الضمان الإجتماعي التي تبرز عادة أن الأفراد لا يدخرون في شبابهم ما يكفي لحاجتهم في سن الشيخوخة وكذلك برامج الإعانات العينية الحكومية لرفع مستوى المعيشة، التي تقوم على فرضية أن أصحاب الدخل المنخفضة لا ينفقون الإعانات الحكومية النقدية على أحسن أوجه الإنفاق التي يحتاجونها، لذا تقوم الحكومة بتخصيص هذه الإعانات لتوجيهها إلى الإنفاق على المواد الغذائية ولإنشاء وحدات سكنية أو للرعاية الصحية.¹

وتبرر الوصاية الحكومية من جانب مؤيديها أنه في حالات معينة تكون قدرة الحكومة على تجميع وتقييم وتفسير المعلومات المتخصصة تفوق كثيراً قدرة الأفراد، ومن ثم فإن اختيارات الحكومة تكون أفضل من الإختيارات التي يتخذها الأفراد.

أما الجانب المعارض فيقولون أنه رغم الأهمية الواضحة للوصاية الحكومية فإنه لا يوجد أساس واضح لتطبيق هذا المعيار عند الإختيار بين السياسات البديلة نظراً لعدم توافر قاعدة مطلقة للحكم على مدى رشد اختيارات الأفراد من عدمه ومن ثم لا توجد حدود معينة يمكن بها تبرير الوصايا الحكومية وعلاوة على ذلك فإنهم يقولون أن مبدأ الوصاية الحكومية بمصادرتها اختيارات الأفراد ويتضمن ذلك بشكل صريح أحد العناصر المعادية للديموقراطية.

ثالثاً: معيار الحرية الفردية²

يعلق كثير من الأفراد أهمية كبيرة على الحرية الفردية ويرغبون في تحديد دور الحكومة بحيث لا يمس إلا القليل من هذه الحرية، وفي الحقيقة من الصعب الإنحياز الكامل لمبدأ الحرية فالمعنى العام

¹ غازي عبد الرزاق النقاش، مرجع سابق، ص: 30.

² غازي عبد الرزاق النقاش، مرجع سابق، ص: 31.

لمبدأ الحرية في مجال الإقتصاد هو أن المعاملات الإقتصادية هي معاملات اختيارية تتم بين تنظيمات اقتصادية من خلال الإتفاقيات المتبادلة بين البائعين والمشتريين، وعلى أساس الأسعار التي يتم الإتفاق عليها، وهذا المعيار من الصعب تطبيقه بشكل عام وشامل عند تناول السياسة المالية.

وتتجه الأنظار إلى أهمية أخذ معيار الحرية الفردية في الحسبان عند تناول بعض أنواع الضرائب وبعض أوجه الإنفاق، حيث يمكن المفاضلة بينهما على أساس مدى ارتباطها بمعيار الحرية الفردية فعلى سبيل المثال تعتبر برامج الدعم الحكومي النقدي أكثر ارتباطا بمعيار الحرية الفردية من برامج الدعم الحكومي للسلع نظرا لأن البرامج النقدية تسمح للمستفيدين منها بحرية إنفاقها على أوجه الإنفاق تبعا لإختياراتهم بينما الإعانات العينية تصدر هذه الإختيارات.

إن المعايير الثلاثة التي نوقشت لا تستنفذ جميع وسائل تقييم السياسات الإقتصادية ولكن هذه المعايير تقدم بعض الأفكار عن الآثار التي يجب أن تؤخذ على في الحسبان عند تقييم السياسات المالية لأن وضع تقييم شامل لسياسة من السياسات هو عمل صعب وشائك فلا يتوقف تقييم سياسة معينة على مدى تحقيقها لكل أثر من الآثار السابقة الذكر ولكن لابد من اتخاذ قرار آخر عن مدى أهمية كل معيار.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية

لا ريب إن غاية الدولة في ممارسة دورها الاقتصادي هي توفير الرفاهية الاقتصادية العامة، وتمارس الدولة من أجل تحقيقها سياستها المالية في نطاق الاقتصاد، وفي ضوء العلاقات القائمة بين الاقتصاديين العام والخاص ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على أنواع وأدوات السياسة المالية التي تؤثر بها الدول على النشاط الإقتصادي.

المطلب الأول: أنواع السياسة المالية

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحديد أنواع السياسة المالية التي تتبعها الدول، ويمكن حصر أنواع السياسة المالية في:¹

أولا: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز، وتكون من خلال الطرق التالية:

1. التوسع في النفقات العامة: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... الخ. وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة... الخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 14.

2. **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

3. **تخفيض الإيرادات الضريبية:** والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية.

ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب. **ثانيا: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض،** يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

1. **زيادة الإيرادات الضريبية:** ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا إنصب على تقليل الاستهلاك، وهنا نفع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية.

2. **التوسع في إصدار القروض العامة:** ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

3. **الحد من الائتمان المصرفي:** ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

إن السياسة المالية تتمثل في دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة وبرنامج عمل تخطيطه وتنفيذه عن طريق إيراداتها العامة ونفقاتها، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة فيما يخص كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والاجتماعي، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن للسياسة المالية أدوات تتمثل أهمها في الإنفاق العام، الجباية والقروض، إذ يمكن الكلام على السياسة الإنفاقية والسياسة الجبائية وسياسة الدين العام. ولتحقيق ذلك تعتمد السياسة المالية على الأدوات التالية:¹

أولاً: الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات الهامة على أنها "عبارة عن جميع الأموال النقدية، العينية، المنقولة، والعقارية التي ترد إلى الخزانة العامة للدولة". كما تعرف على أنها "الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية."²

ويمكن أن نميز الأنواع التالية من الإيرادات العامة:

أ. **إيرادات أملاك الدولة:** حيث تشكل منبعا هاما ومصدرا مستمرا يستطيع توفير أموال شبه مضمونة، وتنقسم الإيرادات العامة بدورها إلى: أملاك الدولة العامة (الدومين العام) وأملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص).³

ب. **الإيرادات الضريبية:** يمكن تعريف الضريبة بأنها: "فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة. وتنقسم الضرائب بدورها إلى ضرائب مباشرة وغير المباشرة، حيث تمس الضرائب المباشرة الدخل والثروة بينما تمس الضرائب غير المباشرة التداول والإنفاق."⁴ إضافة إلى الرسوم والتي تعرف على أنها "مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل منفعة خاصة، يحصل عليها من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد."

¹ احمد نصير، مرجع سابق، ص: 109.

² بورزيان عبد الباسط، "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر- 1994-2004"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 78.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص: 65.

⁴ خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية مصر، 2009، ص: 144.

ج. **القرض العام:** يعرف القرض العام على أنه عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد. وذلك طبقا لإذن يصدر من السلطة المختصة.¹ ويمكن أن نميز الأنواع التالية من القروض: قروض اختيارية، قروض إجبارية، داخلية، خارجية، قروض قصيرة المدى وطويلة المدى.

د. **الإعانات المالية الخارجية:** تعد الإعانات الخارجية أحد مصادر الإيرادات العامة للدولة، وتكون إما في شكل نقدي حيث يستخدم غالبا في تغطية العملة المحلية، في تمويل الخطط التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي. وإما في شكل عيني وتتمثل في التقديم المباشر للسلع كالحبوب، والحليب المجفف، والأسلحة الدفاعية من طرف الدول الغنية إلى الدول الفقيرة. كما تكون الإعانات مشروطة (حيث تكون مرتبطة غالبا بشروط سياسية، عسكرية... كدخول الدولة في تحالف مع الذي يقدم لها الإعانات، أو أن تتبنى سياسته...)، أو غير مشروطة (تكون عادة لأسباب إنسانية، لتوثيق أواصر الصداقة والتعاون...).

❖ الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة من أهمها:²

1. الأثر على الاستهلاك والإنتاج:

إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنه انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى انخفاض في الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج (عدم تأثر الإنتاج).

كما أن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.³

2. الأثر على الادخار والاستثمار:

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحاليتين.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 70.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 110.

³ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 32.

إضافة إلى أن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتماً إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار. كما أن الأموال المودعة بالبنوك إذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين: زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.¹

3. الأثر على إعادة توزيع الدخل:

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

4. أثر الضرائب على كسب العمل: لدراسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز حالتين:

- ✓ الأولى حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخل المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة.
 - ✓ الثانية، حالة الدخل المرتفعة (المهن الحرة مثلاً)، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقاً.
- وما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحد، فكل ضريبة لها تأثيرها وفقاً لظروف فرضها.

ثانياً: النفقات العامة

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام. كما تعرف النفقة على أنها: "مبلغ من النقد ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام".² ويمكن تعريف النفقات العامة بأنها: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة؛ بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".³

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 32.

² مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص: 50.

³ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 109.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أركان النفقات العامة كما يلي:¹

1. النفقة العامة مبلغ نقدي:

التطور الذي شهده النشاط الاقتصادي جعله ينتقل عبر الزمن من نظام المقايضة إلى النظام النقدي أين أصبحت النقود تلعب الدور الهام في المعاملات الاقتصادية، ولذلك أصبحت الدولة ملزمة بإخراج مبالغ نقدية بدل العينية تصرفها للصالح العام، إضافة إلى تجنب مشاكل الإنفاق العيني، وتحقيقاً لمبادئ العدالة والمساواة، فضلاً عن صعوبة إجراء الرقابة الإدارية على الإنفاق العيني، وكذا صعوبة تحديده.

2. صدور النفقة عن جهة أو شخص عام:

ومعنى ذلك وجوب أن يكون ذلك المبلغ النقدي قد خرج من ذمة الدولة ممثلة بالشخص أو الهيئة العامة ويقصد بالشخص العام الهيئات الحكومية سواء كانت محلية أو مركزية. الوزارة، البلدية...).

3. النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة:

حيث يجمع معظم المؤلفين الماليين على أنه لكي يتحقق وجود النفقة العامة لا يكفي صدورها من جهة عامة، بل يجب أن يهدف الإنفاق إلى تحقيق منفعة عامة أي لقضاء مصلحة عامة، وليس لإشباع حاجة خاصة، ولذلك تحرص دساتير الدول على وجوب مراقبة الإنفاق العام وترشيده بما يحقق النفع العام.

❖ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تؤثر النفقات العامة في عدة مجالات إقتصادية منها:²

1. تأثير النفقات على الاستهلاك:

يمكن للنفقات العامة أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة، كما يمكن أن تزيد إستهلاك المجتمع نتيجة لإعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالاً يتقاضون أجوراً، تذهب إلى الاستهلاك.

2. تأثير الإنفاق العام على الإنتاج:

تتجلى هذه الآثار في أن النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية تؤدي بالإضافة إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، التي تحدث زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري، وتقاس بمقدار الاستثمارات الجديدة، إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، وتؤدي النفقات العامة الاجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 34.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 109.

الخدمات، ونفقات التعليم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية والإعانات الإجتماعية إلى زيادة الناتج الوطني وزيادة المقدرة الإنتاجية، وتؤدي أيضا النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة وتحقيق الإستقرار إلى رفع المقدرة الإنتاجية القومية، كما تساهم الإعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات إلى رفع أرباحها وبالتالي إرتفاع مقدرتها الإنتاجية.

3. التأثير على توزيع الدخل:

حيث أن النفقات العامة على الخدمات والمشاريع تستفيد منها طبقات ذوي الدخل المنخفض، تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخل، حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخل المرتفعة ويستفيد منها ذوي الدخل المنخفضة.

4. التأثير في مجال مكافحة البطالة:

زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة يؤدي إلى استحداث وظائف، وامتصاص البطالة.

❖ أسباب تزايد النفقات العامة:

إن ازدياد حجم النفقات العامة للدولة لا ينتج عنه دائما كما هو شائع زيادة في كمية ونوعية الخدمات المقدمة للأفراد وبالتالي ازدياد في مستوى الرفاهية، وإنما قد تكون هذه الزيادة رقمية أو لأسباب أخرى لا تؤثر على نتائج تلك الزيادة.¹

ومن أمثلة ذلك: زيادة عدد السكان الذي يستدعي زيادة في النفقات بنفس النسبة، أو زيادة الرقعة الجغرافية (كضم إقليم معين ...)، أو انخفاض قيمة النقود... الخ. ولهذا الغرض هناك نوعين من أسباب تزايد هذه النفقات هما: الأسباب الظاهرية والأسباب الحقيقية.

1. الأسباب الظاهرية: فنتمثل في:

■ انخفاض قيمة النقود:

إن انخفاض قيمة النقود يمكن شرحه بما يعرف بالتضخم والذي يعني "الارتفاع المتزايد والمستمر للسلع خلال فترة من الزمن، هذا الارتفاع (التضخم) يترتب عليه زيادة في عدد الوحدات النقدية للحصول على كمية معينة من السلع والخدمات، كما يمكن الحصول عليها بكمية من النقود أقل لو لم يحدث تضخم، ومن هنا تنشأ تلك العلاقة الطردية بين الأسعار والنفقات العامة، لذلك فإن انخفاض كمية النقود يؤدي إلى زيادة ظاهرة في النفقات العامة.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص-ص: 39-40.

■ تغيير أساليب إعداد الموازنة:

في السابق كانت الموازنات تعد على أساس قاعدة أن تخصيص الإيرادات العامة بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، حيث لا يظهر إلا فائض الإيرادات عن النفقات. أما في الوقت الحالي وبانتقال الدول إلى نظام الموازنة الإجمالية واعتماد مبدأ الشمول فكل النفقات العامة للدولة تظهر في الموازنة العامة، كما أن اللجوء إلى تعدد الموازنات (الملحقة، الخاصة...) يؤدي إلى حدوث تداخل بينها، وبالتالي يظهر ما يسمى بظاهرة التكرار في حساب النفقات العامة بالميزانية.

■ زيادة السكان:

حيث أن زيادة عدد السكان تؤدي بشكل منطقي إلى زيادة النفقات العامة حيث أن نصيب الفرد لا يترتب عليه أي زيادة.

2. الأسباب الحقيقية: وتفسر بمجموعة من العناصر:¹

■ الأسباب الاقتصادية:

ومردها يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيها والمتمثلة في مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أي أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد. إضافة إلى أن التنافس الاقتصادي بين الدول أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمؤسسة الوطنية لتشجيعها على التصدير، أو لتشجيعها على الإنتاج للصمود في وجه المنافسة الأجنبية. كما أنه وبصفة خاصة في الوقت الراهن فإنه على الدول المتخلفة اقتصاديا مسؤولية كبيرة في محاربة التخلف، وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق نشاط الدولة الذي يترتب عليه بدوره زيادة في النفقات العامة.

■ الأسباب الاجتماعية:

لقد ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وسكن... الخ. ومما لا شك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص-ص: 40-42.

■ الأسباب السياسية:

إن انتشار الديمقراطية والأفكار الاشتراكية في المجتمعات المعاصرة قد أدى إلى تعمق مسؤولية الدولة تجاه أفرادها وخروجها من عزلتها إلى الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال التعاون المتبادل والمصالح المشتركة، هذا الأمر الذي يعد انعكاساً لما طرأ على المفهوم السياسي المعاصر للدولة من تغييرات أثرت في نطاق وطبيعة العلاقات الداخلية والخارجية.

■ الأسباب الإدارية:

إن المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها الدولة في الوقت الحالي تستلزم وجود موظفي الحكومة للقيام بالأعمال الإدارية، كما تتطلب توفير المواد واللوازم للقيام بتلك الأعمال، وكلما اتسعت أعمال الدولة فإن إنفاقها العام سوف يزداد، خاصة في الدول النامية لانتشار الاختلاسات والرشاوى والفساد الإداري.

■ الأسباب العسكرية:

تعد النفقات الحربية (نفقات الدفاع) من أهم فقرات النفقات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي، وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بذلك السلك، وكذا قيمة الآلات والمعدات الحربية ونفقات الصيانة... الخ، سواء كان ذلك في أوقات الحرب أو السلم، ولعله مهما بلغ حجم تلك النفقات إلا أن الأمان والطمأنينة الذي تخلفه ويحسه المواطنون يجعل من هذه النفقات مبررة.

ثالثاً: الموازنة العامة

تناولت معظم الدراسات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة وكافة جوانبها، تعبير "الموازنة العامة" بدلاً من التسمية الشائعة "الميزانية العامة"، ولعل الهدف من وراء هذا التعديل هو التفريق بين الموازنة العامة للدولة والميزانية المعروفة في المشروعات التجارية.¹

وتعرف الموازنة العامة: على أنها "وثيقة تقرر نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مدنية"، كما تقوم بتلخيص مختلف النفقات العامة لتنفيذ البرامج الحكومية، والإيرادات العامة المتوقعة تحصيلها، خلال سنة محددة، وهي أيضاً تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المختصة.²

¹ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 111.

² عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام - مدخل لدراسة السياسات المالية العامة -، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص: 235.

❖ قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة:

تخضع الموازنة العامة للدولة بصفة عامة إلى أربعة قواعد أساسية:

1. **قاعدة السنوية:** يقصد بقاعدة السنوية أن مدة تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة المفتوحة في الموازنة تحدد بسنة واحدة، قد يختلف تاريخ بدئها وانتهائها من بلد لآخر.
2. **قاعدة وحدة الموازنة:** يقصد بها أن يتضمن مشروع الموازنة العامة كافة نفقات وإيرادات الدولة المقدره تفصيليا في وثيقة واحدة، الأمر الذي يسهل أكثر التعرف على المركز المالي للدولة، ويسمح للسلطة التشريعية بالقيام برقابة فعالة على الموازنة العامة للدولة وسياساتها المالية.
3. **قاعدة الشمولية "العمومية":** يقصد بها إظهار تقديرات كافة نفقات وإيرادات الدولة دون إنقاص أي جزء منها، وبدون أية مقاصة بين بنود الإيرادات والنفقات.
4. **قاعدة توازن الموازنة:** يقصد بها أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها خلال السنة المالية دون زيادة أو نقصان، ولقد كانت هذه القاعدة في ظل الفكر التقليدي تعني التوازن الكمي أو الحسابي، بمعنى أن تكون نفقات الدولة في حدود مواردها العادية، ورفض حدوث أي عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى

سنحاول من خلال هذا المطلب تبيان العلاقة التي تربط بين السياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في:

أولاً: السياسة المالية والتنمية الاقتصادية

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: "إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنى وهيكلة الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"¹، كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "وسيلة وأداة للتكامل والاستقلال الاقتصادي، كما أنها فجوة لتقليل الفجوة الاقتصادية".

وتلعب السياسة المالية دوراً إيجابياً لخلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، لذلك تسعى الدولة لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية وتعتمد على المدخرات الوطنية. فبالنسبة لاستثمار القطاع الخاص، الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال، على الدولة أن تحفز الأفراد على

¹ علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص: 185.

الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.¹

1. مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة لها، وتلعب السياسة المالية خاصة في الدولة النامية، دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير الأموال اللازمة للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها، وتنقسم هذه الموارد إلى مصادر داخلية وخارجية.

1.1. المصادر الداخلية:

أ. الإدخار:

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الإدخار الاختياري والإجباري، ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية:²

✓ فرض الضرائب الدخول المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، بينما فرض الضرائب على الدخول المخصصة للإدخار يؤدي إلى زيادته وحث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة.

✓ أما بالنسبة الادخار الإجباري والذي يتم في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد ذلك عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب أو طرح قروض إجبارية.

ويمكن التفرقة بين أنواع الادخار على أساس مصادر تكوينه فهناك إدخار عائلي، إدخار حكومي وإدخار قطاع الأعمال:³

• **مدخرات القطاع العائلي:** مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني وشكل توزيعه، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية. كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص-ص: 56-57.

² عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص: 50.

³ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص-ص: 58-59.

• **مدخرات قطاع الأعمال:** تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاضد دور قطاع الأعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع كما تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدول في فرض الضرائب فيزيد ادخار هذا القطاع، بتخفيض الضرائب المفروضة عليه. كما أن إعفاء جزء أو كل من الأرباح الغير موزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم هذا القطاع.

• **مدخرات القطاع الحكومي:** تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات العامة.

ب. القروض الداخلية:¹

تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري. والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية لا تترتب عنها أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخل من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي). ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات لالتجاء إلى التضخم منها:

■ إنه يعتبر حافز على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخل في صالح أصحاب الدخل المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلا أن هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر، حيث أنه لا يكون حافزا للاستثمار لأن ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحا أن إعادة التوزيع لصالح الدخل المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخل المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه يسبب ضررا بالغا بأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص-ص: 59-60.

المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية.

■ استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنضمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر.

2.1. مصادر التمويل الخارجية:

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس المال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية، فإن إستيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية ورأس المال المستورد يكون خصوصا نافعا لتمويل الجزء من البرنامج الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات.¹

ويمكن للدولة أن تستفيد من رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل تنميتها الاقتصادية والتي تأتيها من حكومة أجنبية أو منظمة دولية ورغم أهمية رأس المال الأجنبي خاصة للبلاد المتخلفة غير أن هناك اتفاق عام أن التنمية المستقرة لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي والذي يجب أن يكون مكتملا فقط للموارد المحلية وليس بديلا عنها.

ثانيا: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يقصد بالموارد كل من الموارد البشرية والموارد الطبيعية ورأس المال، وتشمل الموارد الطبيعية، الأراضي الزراعية والمعادن وكافة الموارد الطبيعية الأخرى، ويشمل رأس المال كل الاستثمارات والمباني والآلات المستخدمة في الإنتاج.²

ويقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية "عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع"، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.

¹ محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 58.

² سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 54.

▪ تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

غير أن المشكل المطروح هو تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد المتاحة، الأمر الذي يستلزم اتخاذ قرارات بشأن ترتيب الأولويات ومنه تحديد السلع التي يتم إنتاجها والكميات المنتجة من هذه السلع، ولذا يجب أن تتوفر وسيلة تنظيمية لاتخاذ هذه القرارات، وتوجد وسيلتان لاتخاذ هذه القرارات هما:¹

▪ جهاز السوق الذي يميزه قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.

▪ تدخل الدولة الذي يميزه فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

حيث تعمل السياسة المالية على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية، وتعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد والوحدات، وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:²

✓ حالة الموارد ذات الأهمية الاستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.

✓ حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم تتابع هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة المالية مناسبة كأن يرفع من أسعار استهلاكها بهدف الاقتصاد في استهلاكها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها.

❖ إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد:

هناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة وهذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

– بالنسبة للمنتجين:

✓ الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال للاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.

✓ تقديم إعانات استثمارية للمنشآت الصغيرة.

✓ الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق، المواصلات وغيرها.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 55.

² وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية -قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن

العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ص: 73.

– بالنسبة للمستهلكين:

تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن يقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك. (تدعيم الأسعار)، وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).

وأخير نخلص إلى أن السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج.

ثالثا: دور السياسة في إعادة توزيع الدخل¹

يتحدد توزيع الدخل في كحل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع.

ويقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التعاون في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التعاون وبشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدمها الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعدد إلا أنها تنظم في ثلاث مجموعات:

1. تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات:

قد تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بتدعيم أسعار السلع الضرورية لإنتاج السلع الأساسية.

2. إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة والسياسة الإنفاقية من جهة أخرى:

كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة أو من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخل المتدنية، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض وذلك عن طريق:

✓ زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة التي تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.

✓ زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية، كما تعمل الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية على الحد من التعاون

¹ عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص: 75.

في توزيع الدخل عن طريق تقليل مدى التعاون في توزيع الدخل الصافي، كما أنها تنقص بالتالي من درجة تركيز الثروات في المستقبل.

3. تكيف نمط الملكية للموارد:

قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد وذلك بعرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم مثلا أو برامج التدريب أو الصحة، بالإضافة إلى تحسين هذه الخدمات.

رابعا: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد أو أوقات الراج، وذلك لتأثيرها على مستوى التشغيل، ومستوى الأسعار، ومستوى الدخل الوطني. ويمكن إرجاع أهم مصادر الاختلالات التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي إلى نوعين من الأسباب:

- ✓ ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
- ✓ وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.
- وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية من بينها أدوات السياسة المالية، وذلك من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية، محدداتها والعوامل المؤثرة بها

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة، كما تتلخص أساسيات السياسة المالية بإستخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق إستقرار الأسعار والتخفيف من تقلبات الدورة الإقتصادية والوصول بالناتج الوطني الإجمالي إلى مستويات مرغوبة، فبواسطة السياسة المالية يمكن للحكومة استخدام أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، كما أن هناك معوقات وعوامل متعددة تمنع التأثير السريع للسياسة المالية.

المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية (إذا كان الطلب الكلي الجاري أقل من الطلب المحتمل أو طلب العمالة الكاملة)، والفجوة التضخمية (عندما يفوق الطلب الكلي الجاري مستوى الطلب المحتمل) وتتجلى آلية عملها في:¹

أولاً: حالة الكساد الإقتصادي

وتعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشار الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، وتكون عن طريق:

1. **زيادة مستوى الإنفاق العام:** والمتمثل أساساً في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات) أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف، مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.²

2. **تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية:** في هذه الحالة تزداد الدخول من ناحية، لأن الضرائب المقتطعة من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل المخصص للإنفاق الاستهلاكي والإدخار، مما يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب الكلي بما فيه طلب الاستثمار والطلب الاستهلاكي. ومن

¹ واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2002، ص. 327.

² الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص: 189.

ناحية أخرى يزداد الميل نحو الاستثمار وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد وذلك نتيجة لإرتفاع القوة الشرائية في المجتمع، وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل وكذلك يساعد على القضاء على البطالة ومعالجة حالة الكساد.

3. استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب: وقد تستخدم الحكومة الاثنين معاً، وذلك بما يخدم الاقتصاد حيث يعمل على خدمة هدف تنشيط مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد القومي من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية توسيعية.

ثانياً: حالة التضخم الاقتصادي

وجود تضخم في الاقتصاد يتمثل في بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن دور السياسة المالية هنا محاولة خفض مستوى الطلب الكلي وخفض القدرة الشرائية في الاقتصاد القومي عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:¹

1. تخفيض مستوى الإنفاق العام: خاصة في أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الاستهلاكية الكمالية والحد من الإسراف والتبذير في المرافق والمشاريع الحكومية وتوجيه الإنفاق العام لنفقات عامة منتجة والحد من الإنفاق العام في مجالات الخدمات العامة ستكون حالة مؤقتة ستزول بزوال أسباب التضخم وعودة الوضع الاقتصادي إلى حالة التوازن والاستقرار.

2. زيادة حجم الضرائب: عن طريق زيادة نسبة الاقتطاعات الضريبية مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والعائلات وينتج عنه تقليص الفجوة بين الأفراد والعائلات مما وتقليص في الفجوة بين إجمالي الإنفاق القومي وإجمالي الإنتاج القومي.

3. المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

المطلب الثاني: المبادئ والمحددات الأساسية لفاعلية السياسة المالية

تتلخص أساسيات السياسة المالية بإستخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق إستقرار الأسعار والتخفيف من تقلبات الدورة الإقتصادية والوصول بالنتاج الوطني الإجمالي إلى مستويات مرغوبة.²

1. محققات الاستقرار التلقائي في النظام:

توجد محققات للإستقرار التلقائي في النظام الاقتصادي المتبع في معظم الأقطار، بحيث تعمل على تحقيق الإستقرار تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الحكومة بشكل مباشر، ومنها على سبيل المثال:

¹ حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي"، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص-ص: 186-187

² احمد نصير، مرجع سابق، ص: 113-114.

✓ **متحصلات الضرائب:** والتي تفرض على الدخل الشخصي وعلى أرباح الشركات، بما أن الضرائب عادة تصاعدية، فإن زيادة الدخل الوطني ستزيد من الضرائب المحصلة وتخفف من التوسع الإقتصادي، وفي حالة انخفاض الدخل الوطني تنخفض الضرائب بنسبة أكبر وتؤدي للتخفيف من حدة الركود الإقتصادي.

✓ **الضرائب والمدفوعات المتعلقة بالبطالة:** في أوقات الرواج الإقتصادي تزداد المتحصلات من ضرائب البطالة لتمويل برامج تأمين البطالة وتزيد على المدفوعات مما يحقق فائضا، أما في وقت الركود والبطالة، يحصل العكس مما يؤدي لحصول عجز.

✓ **سياسات التسعير الزراعية:** باستخدام حدود دنيا أوعليا لأسعار السلع الزراعية لتحقيق الاستقرار.

✓ **سياسة توزيع الأرباح:** قد تعمل الشركات على إبقاء بعض الأرباح المتحققة دون توزيع على المساهمين في أوقات الرخاء والرواج الإقتصادي على أن يتم دفعها في الأوقات التي تنخفض فيه الأرباح في أوقات الركود.

2. الحصول على التمويل:

توجد للدولة ثلاثة موارد للحصول على الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي، وهي فرض الضرائب والاقتراض وطبع النقود.

✓ **تمويل الإنفاق بزيادة الضرائب:** تؤثر الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فزيادة الإنفاق الحكومي يزيد الإنفاق الكلي بصورة مباشرة بواسطة الإنفاق الاستهلاكي، ولكن زيادة الضرائب تخفض بصورة غير مباشرة بواسطة الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي فإن الأثر الصافي لزيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بالقيمة نفسها هو زيادة في الطلب الكلي بالمبلغ نفسه.¹

✓ **تمويل الإنفاق الحكومي بالإقتراض:** تقترض الحكومة لتمويل الإنفاق الحكومي بأن تبيع سندات للمجتمع، والتي تمثل ديناً عليها يتوجب سداؤه في المستقبل، وقد يعتبر ذلك إلى حد ما بديلاً لفرض ضرائب في الوقت الحاضر، فبدلاً من زيادة الضرائب الآن لتمويل إنفاق حكومي أعلى، تقترض الحكومة من مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال، بالطبع يتوجب تسديد الدين عند الإستحقاق، والذي يعني أن الضرائب في المستقبل ستكون أعلى وذلك حتى تتمكن الحكومة من تسديد الدين.

✓ **المزاحمة على الموارد المتاحة للإقتراض:** إن زيادة الإنفاق الحكومي بإتباع سياسة مالية توسعية قد يؤثر سلباً على كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الإستثماري، فزيادة الإقتراض الحكومي برفع

¹ احمد نصير، مرجع سابق، ص: 115.

أسعار الفائدة، ينخفض الاستثمار وهذا النوع من المزاخمة الغير المباشرة يعمل من خلال سوق السندات، تباع الحكومة سندات مقابل الحصول على الأموال اللازمة للإنفاق الحكومي دون تحقق أرباح.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك جملة من العوامل التي من شأنها التأثير على فعالية السياسة المالية، حيث نجد:¹

1. العوامل السياسية:

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان، وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة. وكانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها وفي الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت لها. فالتأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة.

حيث يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.²

كما نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية وتظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

وأخيرا إن المنتبغ للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين. كما نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

¹ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص-ص: 64-65.

² مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص-ص: 66-69.

2. العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثراً بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتماً مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

كما أن للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.¹

3. وجود سوق مالي:

من السياسات التي يتبعها البنك المركز للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة.

وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤد إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية، ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي. ويستطيع البنك المركز باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي. بمعنى التأثير على

¹ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص: 70

درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية) ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية).

وتتضح أهمية سياسة السوق المفتوحة عندما ندرك أن البنك المركز يستطيع المساهمة في سوق رأس المال.

- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية، وتتمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

خلاصة الفصل:

تعد السياسة المالية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية، وإن كانت هذه السياسة من أقوى السياسات فإنها لا تقي بالعرض إذا ما استخدمت بمفردها، وبمعزل عن السياسات الأخرى. لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

كما تعتمد السياسة المالية كغيرها من السياسات على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الشاملة، ولعل من بين أهم هذه الأدوات نجد النفقات العامة والإيرادات العامة، غير أن تحقيق التنمية الشاملة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة قد تعجز الدولة في كثير من الأحيان عن توفيرها محليا، لذلك غالبا ما تلجأ الدولة للبحث عن أقل المصادر تكلفة لتمويل مشاريعها التنموية.

الفصل الثاني

ال خلفية النظرية للاستثمار الأجنبي
المباشر

تمهيد:

بعد أن كان ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الستينات بموقف حذر من طرف البلدان النامية، عرفت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، توسعا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة اقتصادية جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق وتحرير قواعد الاستثمار والعولمة، إضافة إلى التطورات السريعة التي شهدتها التكنولوجيا، كل هذا ساهم في توسيع عمليات الاستثمار الدولي والعولمة، والإتجاه نحو الإستثمار الأجنبي المباشر.

ونظرا للأهمية التي يكتسبها هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية وتمتعه بالعديد من المزايا، قد تعود بالنفع الكبير على الدول المستقبلية له، جذب موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتمام العديد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين، الذين عملوا جاهدين على تحديد مفاهيم واضحة ودقيقة لهذا النوع من الاستثمارات، إضافة إلى تحديد مختلف دوافعه، والعمل على تفسير نشاطاته الاقتصادية عبر الحدود. وقصد التعرف أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: أهمية، دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته

المبحث الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، آثاره وعوامل استقطابه

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع بتاتا لكونه ظاهرة اقتصادية أساسية نالت ومازالت تتال قدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال، وكذلك الدول المتقدمة والنامية، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، فهو يعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية في هذه الدول.

المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرض لعدة تعريفات التي أعطيت له من قبل المنظمات الدولية والكتابات الاقتصادية وكذا تبيان الأهمية لكبرى التي يتمتع بها.

أولا: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وأهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي الذي يعتبر "أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان اقتصادي من اقتصاد ما على مصلحة دائمة لمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".¹

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو للشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها".²

وعرفه الدكتور حسين عمر "الإستخدام في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة".³

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 251.

² محمد سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006، الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 9، الكوفة، 2008، ص: 19.

³ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 12.

كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه: "الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر".¹

كما يعرف جزء من الاقتصاديين الاستثمار الأجنبي، بأنه "انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة ك شراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدريجيا، أو امتلاك عقارات تغطي ريعا، أو بقصد توظيفها في عمليات إنمائية مثمرة كإقراض أو في عمليات غير مثمرة لحفظ النقود في مصرف أو في ببت للإيداع تقاديا للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي".²

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية؛ حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على أنظمة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

نشير إلى أن طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى (5 سنوات أو أكثر).

كما يعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10 % من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية".

ويعرف أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية، من خلال إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة بعة لها، وكذلك المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة، والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة".³

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على

¹ تلجون سميشة، التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: قانون، جامعة مولود معمري، نيزي وزو، 2017-2018، ص: 6.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 251.

³ صياد شهنيز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص: 23.

شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة".
وقيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وهناك بعض الاقتصاديين حاولوا تعريف الاستثمار في بعده الإسلامي فقالوا " هو عبارة عن استثمار الأموال في الحصول على الأرباح، أي خلق أصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الفرد أمواله ويكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها الخير للمجتمع".

مما سبق يمكننا تعريف الاستثمار بأنه " عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو في المبلغ المستثمر، أو هو عبارة عن توظيف رأسمال حالي، مقابل مداخيل، وعوائد يأمل الحصول عليها مستقبلاً".

ومن خلال التعاريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أنه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

إن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومن أجل إبراز الفرق الجوهرية بينهما سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف.¹

فبالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر لم نجد هناك اختلافاً كبيراً حول هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، ويقصد به استثمار المحفظة (الاستثمار المحفظي)، أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة في الأسواق المالية، لكن الملكية لا تعطي للأفراد أو الهيئات أو الشركات حق الممارسة لدى نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن بالاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

والجدول الموالي يبين الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

الجدول رقم (1): أوجه الاختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
إستثمار طويل الأجل	إستثمار قصير الأجل
يهدف إلى الحصول على الأرباح	يهدف إلى تحقيق المضاربة
ينطوي على إكتساب حق الرقابة	لا ينطوي على إكتساب حق الرقابة
إمتلاك جزئي أو كلي للمؤسسة	شراء أسهم وسندات
مسؤول على الخسائر والأرباح	لا يحمل الخسائر والمخاطر للمؤسسة
الحق في إدارة المؤسسة	ليس له الحق في الإدارة
يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال	يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال
يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر: أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-

2012، ص: 16

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر وعن المديونية الخارجية، إذ لطالما أصبح النوع الأكثر تفضيلا من طرف الدول سواء المتقدمة منها والنامية في السنوات الأخيرة نظرا لما له من خصائص تؤكد على مزاياه المتعددة، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:¹

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكنولوجية والفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، ويتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة وبذلك، فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة منخفضة الأجر.

¹ دراز حامد عبد المجيد، "السياسات المالية"، الإسكندرية، دار الجامعة، 2003، ص: 214.

- يتميز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه الاستثمارات الدولية الأخرى كالفتره الزمنية الطويلة التي يعمل فيها بمعنى أنه طويل الأجل.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه، كما إن له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلاً على الاستثمار المحفطي كونه أكثر استقراراً وأقل حساسية بالنسبة للتغيرات الدورية والسريعة التي تحدث في الاقتصاديات المضيفة كالتغيرات في أسعار الفائدة وسعر الصرف والتقلبات في أسعار الأسهم، كما أنه يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج.
- يسمح للبلدان المستضيف له الولوج إلى أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية وأيضاً بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية، ورفعها المستوى كفاءتها الإنتاجية، مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي.

ثالثاً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

وتتمثل فيما يلي: ¹

1. الهدف العام هو تحقيق العائد أو الربح أو الدخل مهما يكن الاستثمار، فمن الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الأرباح.
2. تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.
3. المحافظة على قيمة الموجودات المتوقعة ومحاولة تطويرها وتجديدها.
4. هناك أهداف خطيرة للاستثمار الأجنبي المباشر تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها، ومن بينها نجد إحكام السيطرة والهيمنة على الدول النامية من خلال استغلال مواردها وتركها تتخبط في المديونية والفقر والبطالة، وجميع المشاكل الاقتصادية، وهذا كله حتى تبقى دائماً وأبداً اقتصادياً وسياسياً، وحتى ثقافياً واجتماعياً وهذا ما تسعى العولمة لتحقيقه.

¹ طاهر حيدر حردان، "مبادئ الإستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص13.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

اتسمت دراسة تطور الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بنوع من الصعوبة بسبب نقص الإحصائيات المتعلقة بها، حيث أنه لم يتم نشر أي دراسة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا في عام 1929 من طرف الحكومة الأمريكية والتي اعتبرت أول دراسة لها، وابتداء من عام 1950 أصبحت الحكومة الأمريكية تنشر دراسات ومعطيات عالمية حول الاستثمارات الأجنبية.¹

أولا: الاستثمارات الأجنبية من 1850 إلى 1914

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج تطورا ملحوظا، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذن أنه ابتداء من 1850 سمحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتسريع عملية إنشاء السكك الحديدية لاسيما في ألمانيا وإسبانيا، وقد صدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بريطانيا.

إذن فالهيمنة المتزايدة للقروض البريطانية في الخارج، والدور الكبير الذي لعبته هذه الدولة في التمويل الدولي واعتبارها كسوق أساسية، اعتبرت من بين أهم أسباب تسريع تدويل الاقتصاد البريطاني من 1850 إلى غاية الحرب العالمية الأولى.²

فقد أملاك البريطانيون فروع متخصصة في استغلال المواد الأولية خارج الحدود، ومثال هذه الفروع نذكر لفر (Lever) في الزيوت النباتية، وكادبري (Cadbery) في الكاكاو، ودانلوب (Dunlop) في المطاط.

وقد تركز هذا النوع من الاستثمارات في المستعمرات الإنجليزية، أو في البلدان المعروفة حاليا باسم الدول النامية، وكذلك جرى نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات المباشرة في المنتجات الزراعية، حيث نجد مثلا السكر في كوبا، الموز في كوستاريكا، الشاي في سيلان، والمطاط في ليبيريا، وكان مسير بواسطة فروع أجنبية للشركة الأم الموجودة في البلاد الأصلي.

كما كان البريطانيون نشطين جدا في عمليات التنقيب واستغلال المناجم فكانت مناجم الذهب والماس في إفريقيا وجنوب أمريكا، أما أغلبية مناجم ماليزيا وبوليفيا فقد كانت تحت أيدي البريطانيين، أما الاستثمارات في الأنشطة الصناعية فقد كانت في الأصل محدودة، وذلك بسبب المخاطر المرتفعة إلى جانب صعوبة التسيير، غير أنها أخذت في الاتساع خلال العشرية التي سبقت الحرب العالمية الأولى،

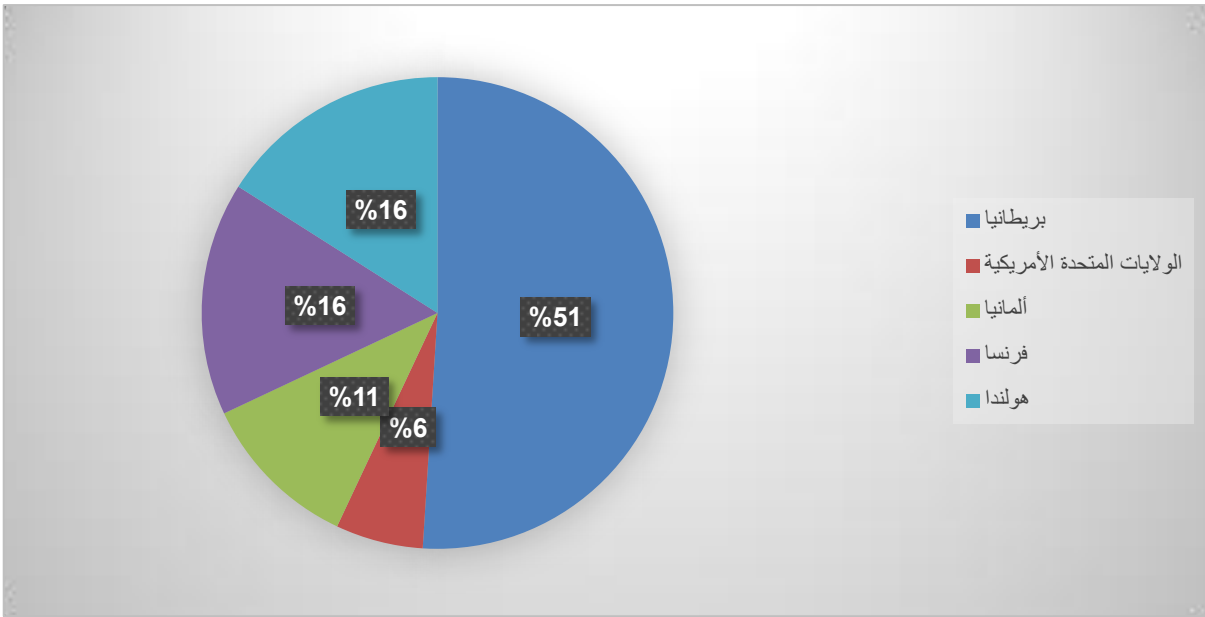
¹ صياد شهنواز، مرجع سابق، ص: 30.

² عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 220.

ومثال ذلك مصانع غزل القطن في الهند، معامل صناعة الحديد والتعدين بالإضافة إلى مصانع الورق بكندا وروسيا.¹

وبالتحديد القطاعي للاستثمارات فقد تركزت حوالي 55% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المواد الأولية، و20% في السكك الحديدية، 15% في المنتجات الصناعية و10% في الخدمات، كما يعتبر الجزء الأكبر من القطاع الصناعي متركزا في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. فالنجاح الذي حققته بعض الشركات في الخارج يمكن اختصاره في: منتجات جديدة، طرق إنتاج حديثة، تقنيات بيع وتسويق متطورة، كما نلاحظ في هذه الفترة هيمنة بريطانيا العظمى بلا منازع على هذا التنوع في حركة رؤوس الأموال بإدارتها لوحدها حوالي 50% من هذه الاستثمارات والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم (1): توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1914 باستعمال الدائرة النسبية



Source : « Des firmes multinationales pour un marché mondial » revue d'alternative économiques. N°42, 4-ème trimestre, 1999, P55.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين الحربين (1914-1945)

ترتب عن الحرب العالمية الأولى والسنوات التي تلتها تأثير مباشر على مختلف مقومات الاستثمار المباشر في الخارج. وذلك من جراء الاضطرابات التي شهدتها هذه الحقبة من حروب خاصة الأزمة الكبرى في سنة 1929، حيث أنها غيرت السياسات الحكومية، ومواقف أصحاب رؤوس الأموال.¹

¹ يحيياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - حالة الجزائر -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 51.

فتقلصت في هذه الفترة الاستثمارات بين الدول الأوروبية كما وجد البريطانيون أنفسهم مجبرين على تصفية معظم استثماراتهم في الخارج من أجل تمويل نفقات الحرب، بحيث لم يحتفظوا سوى بمساهماتهم في الشركات البترولية وفي مناجم الذهب والمعادن الأخرى في مزارع المطاط، خاصة في ماليزيا، نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الألمانية في الخارج، فقد تم تصفية الجزء الأكبر منها سواء من طرف ألمانيا خلال فترة النزاع أو فيما بعد عندما قامت البلدان المنتصرة بعملية المصادرة.

ورغم الصعوبات التي شهدتها هذه الفترة خاصة فترة الثلاثينات بعد الأزمة العالمية سنة 1929، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمرت في الارتفاع، وهذا راجع إلى الصعود التدريجي والقوي للشركات الأمريكية الذي ميز هذه الحقبة، فقد عرفت هذه الشركات كيف تستغل ضعف منافسيها الأوروبيين لتحسين موقعها على حساب منافسيها، إذ ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل من 20% إلى 28% بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45% إلى أقل من 40% وتدهورت حصة ألمانيا من 10.5% من المخزون العالمي إلى 1.3%.

وفيما يخص الحصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلتها الدول المعروفة حاليا، باسم البلدان النامية فكانت دائما في ارتفاع مستمر وبقية دول أمريكا اللاتينية أول منطقة مستضيفة لهذه الاستثمارات، أما اليابان فقد انعزلت عن باقي العالم، وشكلت منطقة تجمع آسيوي يضم بعض البلدان الآسيوية مثل كوريا الجنوبية، لتضاعف بداخلها تحويلات رؤوس الأموال حتى تضمن تزويدها بالمواد المنجمية والطاقوية.

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (1945-1978)

شهدت سنوات الستينات والسبعينات تطورا ملحوظا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فحسب المعطيات المقدمة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ارتفع مخزون الاستثمارات الدولية ما بين 1960 و 1978 من 66 مليار دولار إلى 380 مليار دولار، خاصة وأنه على غرار السنوات الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الأولى وبالأخص فترة العشرينيات والثلاثينيات التي تميزت باشتداد المخاطر التجارية والسياسية، فقد شهدت السنوات التي عقت الحرب العالمية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، وأيضا سياسة دولية في مصلحة الأنشطة الاقتصادية في الخارج.

كما إستمّر معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الارتفاع، وبعدها كانت بريطانيا هي الرائدة في هذا النوع من الحركات رؤوس الأموال، تجاوزتها الولايات الأمريكية المتحدة لتصبح بسيطرتها على

¹ صياد شيناز، مرجع سابق، ص: 33.

هذه الظاهرة أول بلد مستثمر في الخارج، إذ ارتفع حجم استثماراتها من 7 مليار دولار في 1946 إلى 54 مليار دولار في 1966 ليصل إلى 70 مليار دولار في 1968، مقابل 30 مليار لبريطانيا و 10 مليارات لفرنسا و 5 مليارات لجنوب إفريقيا في نفس السنة.¹

أما على مستوى البلدان المضيفة فنلاحظ كذلك أن الوضعية قد تطورت إذ على غرار الفترات السابقة التي عرفت اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية، حدث العكس في هذه المرحلة، إذ لم تستقبل البلدان النامية سوى 30% تقريبا من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الفترة 1960-1970، في حين استقطبت البلدان المتطورة 65% من إجمالي هذا المخزون، وتزامنت هذه الوضعية مع التطور الهيكلي في الاستثمارات، حيث وجهت الشركات البريطانية والأمريكية استثماراتها المباشرة في الخارج نحو الأنشطة الصناعية.

ففي سنة 1960 تم إنجاز أكثر من ثلث الاستثمارات المباشرة من أصل أمريكي وبريطاني في القطاع الصناعي، مقابل ربع الاستثمارات في 1938، بالإضافة إلى ذلك نجد أيضا الاستثمارات في القطاع البترولي، خاصة عمليات التحويل والتكرير لاسيما في أوروبا.

وفي نهاية 1970 تغيرت كذلك الوضعية بالنسبة للدول النامية وبعدها اعتبرت هذه الأخيرة دول مستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط أصبحت بلدانا مستثمرة، حيث ظهرت مجموعة من الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند كمصدر لتدفقات الاستثمارات المباشرة إلى الخارج، والتي اتجهت نحو البلدان المجاورة غير أن حجم الاستثمارات المباشرة لديها قد أستثمر في الانخفاض، وذلك بسبب وقف الاستثمار في الموارد الطبيعية والخدمات العمومية، بينما أصبحت أوروبا الغربية أول منطقة لجذب هذا النوع من حركات رؤوس الأموال.

رابعا: فترة الثمانينات ومطلع التسعينات "اتساع دائرة التدويل"

تميزت عشرية الثمانينات بازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ لا سيما منذ 1985، إلا أنه تركز أساسا في البلدان المتقدمة التي أصبحت مصدر الاستثمارات المباشرة بـ: 97% في حين استقبلت أكثر من 75%، كما أصبحت الولايات الأمريكية المتحدة، أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي 1988 فاق المخزون من الاستثمار الأجنبي الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية الخارج منها، فقدد الاستثمار الداخل بـ 329 مليار مقابل 327 مليار دولار الخارج. إلا أن هذه

¹ يحيى سميح، مرجع سابق، ص-ص: 53-54.

الوضعية لم تدم كثيرا، إذ انخفضت التدفقات نحو الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ في بداية التسعينات، لترتفع في المقابل مخرجاتها من هذا الاستثمار.¹

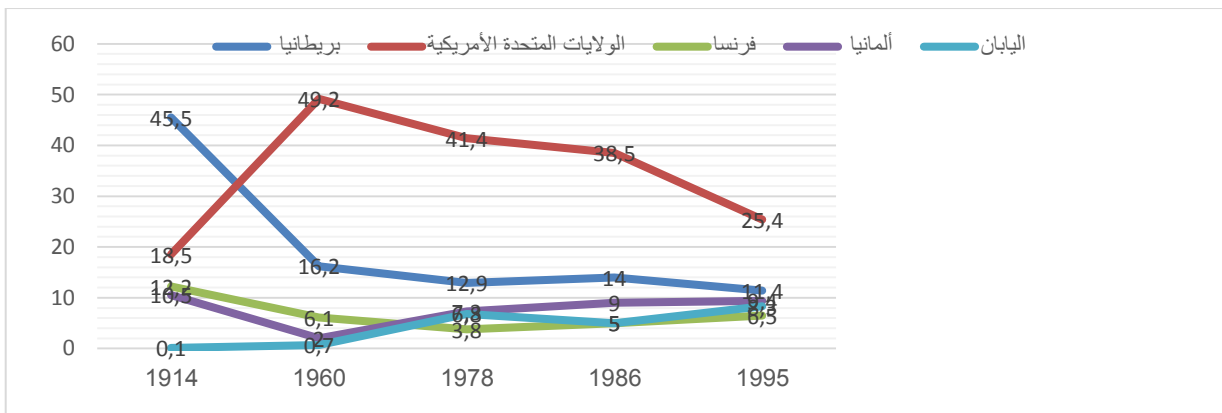
كما شهدت نهاية عشرية الثمانينات بروز اليابان كأكبر بلد مستثمر في الخارج، حيث تضاعف مخزونه من الاستثمار المباشر في الخارج ما بين 1980 و 1990 بـ: 8.5 مرة، وعلى غرار سنوات السبعينات، أين تركزت معظم استثماراته في البلدان النامية لا سيما الدول الآسيوية، فقد عرفت هذه الحقبة توطن معظم استثمارات اليابان في الدول المتقدمة، وعلى وجه الخصوص بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بنسبة 31% وفي المقابل استضاف اليابان نسبة ضئيلة جدا، والتي قدرت في 1985 بـ 1%، وقد كان تطور الاستثمارات اليابانية لصالح قطاع الصناعات التكنولوجية بالإضافة إلى قطاع الخدمات، وفي 1992 امتلك اليابان 16 شركة من بين 100 أكبر شركة متعددة الجنسيات، مما جعله يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي امتلكت 29 شركة.

وما ميز هذه الفترة أيضا تدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ، حيث ارتفع مخزون الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع، ما بين 1977 و 1986 من 60 مليار دولار إلى 119 دولار، وبعد ما كان الاستثمار في قطاع الخدمات يقدر بـ 25% من إجمالي الاستثمارات خلال السبعينات و 20% خلال الستينات، وصل إلى 43% من الإجمالي خلال هذه الحقبة. وقد تركز في القطاع المالي، البنوك التأمين، وفي النشاطات المرتبطة بالتجارة مثل النقل والسياحة والفندقة.

وفيما يلي شكل يمثل نسبة تطور مخزون الاستثمارات المباشرة في الدول الخمس الأكثر تصنيعا في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان.

الشكل رقم (2): مخزون الاستثمارات المباشرة في الخارج، بالنسبة المئوية من المخزون العالمي لأكبر البلدان المصدرة

له



Source: « Des firmes multinationales pour un marché mondial » revue d'alternative économiques. N°42, 4-ème trimestre, 1999, P55.

¹ صياد شهباز، مرجع سابق، ص: 35.

خامسا: الإتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الدول المتقدمة أكثر بلدان العام جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت مداخلاتها في هذا الاستثمار بين عامي 1988 و1999 من 481 مليار دولار إلى 636 مليار دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر فبلغت مدخلاته حوالي 186 مليار دولار في سنة 1998 ثم ارتفعت إلى 276 مليار دولار في 1999.¹

وإذا كانت الدول المتقدمة رائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تعتبر في نفس الوقت المصدر الرئيسي لتدفقه، حيث ارتفعت التدفقات الاستثمارية الصادرة عنها حوالي 732 مليار دولار عام 1999 مقابل 652 مليار دولار عام 1998، وتعد المؤسسات البريطانية المصدر الأول للاستثمارات الأجنبية في 1999 بـ 199 مليار دولار بينما كانت 119 في 1998، وتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 151 مليار دولار، وذلك بعد ما كانت تحتل المركز الأول في سنة 1988 بـ 146 مليار دولار، وتستحوذ بريطانيا لوحدها على 39% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي كفرنسا و ألمانيا وهولندا و إيطاليا.

وهكذا بقيت الاستثمارات الأجنبية ترتفع من سنة لأخرى، ما زاد من تنافس كل الدول الكبرى على جذب هذه الاستثمارات وإصدارها واستعمالها كقوة للهيمنة والسيطرة على باقي العالم.

المطلب الثالث: بنية وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعني تملك الأجانب (جزئيا أو مطلقا) لمشروعات استثمارية متعددة النشاطات (خدمية وإنتاجية)، نجد التعاون الدولي المباشر الذي يهدف إلى إقامة علاقات إقتصادية دائمة مع شركة ما قصد ممارسة تأثير حقيقي وفعال في تسييرها، وعليه ففي حالة الاستثمار الأجنبي المباشر تكون العلاقة الرابطة بين شركتين هي "الاستثمار"، أما في حالة التعاون المباشر فهي "العقد" وقد خصصنا هذا المطلب لتحديد بنية وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.²

أولا: بنية الاستثمار الأجنبي المباشر

يميل توسع الشركة وغزوها لأسواق البلدان المضيفة إلى تنويع الاستثمار، ففي البداية تركز نشاطها على منتج معين، ثم تميل إلى صناعة منتجات أخرى إضافة إلى نشاطها الأساسي، وقد أخذ هذا التنوع الأشكال التالية:

¹ يحيى سمير، مرجع سابق، ص: 55.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 20-21.

1. الشكل الأفقي (تحقق نفس المنتجات):

حيث تركز الشركة عملياتها على خط إنتاج محدد، وهذا الشكل يجمع بين شركتين إما لأنهما يصنعان نفس المنتج أو أنهما تتبعان نفس طريقة الإنتاج، ويسمح هذا الشكل بتحقيق إقتصاديات الحجم وزيادة القدرة التفاوضية أمام الأطراف الخارجية (كتخفيض الأسعار التي يطلبها الموردون).

2. الشكل العمودي (تحقق منتجات متكاملة):

تقوم الشركة بإدخال عدة مراحل على عملية الإنتاج أو التسويق الموزعة في العديد من البلدان، وهذا الشكل يجمع بين الشركات التي تكون في نفس المجال التكميلي للإنتاج، وهكذا فالأمر يتعلق بالتكامل العمودي الموجه لضمان التمويل أو لتدنية تكاليف الشراء للمنتجات الوسيطة (إلغاء الوسطاء).

3. الشكل المثلثي (تحقق منتجات مختلفة تماما):

تقوم الشركة بتجميع مجموعة متنوعة من المنتجات التي لا تربطها سوى علاقة مالية فقط، وهذا الشكل يجمع بين الشركات التي تمارس نشاطات مختلفة تماما وذلك بهدف تنويع التوظيفات المالية، وعليه يمكن لأرباح بعض النشاطات أن تعوض خسائر البعض الآخر لنفس الشركة.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد تفتح الدول المضيفة على الاقتصاد العالمي واندماجها في العولمة فإن "سياساتها التقليدية لدخول الاستثمارات الأجنبية قد غيرت تدريجيا لصالح سياسات جاذبة أكثر فأكثر ومرحبة شركات المتعددة الجنسيات بإعتبار ظهور العولمة أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لتكاليف الإنتاج والمعاملات في ممارسة أنشطة الأعمال"، لذا عرفت تدفق عدة أشكال من الاستثمارات مباشرة، نذكر منها:¹

1. الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي على التملك الجزئي أو التملك للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار، سواء كان مشروعاً للتسويق أو للبيع أو التصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ويعني هذا أنه يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال التالية:²

أ. الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي، تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، أي نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة

¹ فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص:

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 21.

استغلال خبرتها التنافسية بالكامل. وتحصل الشركات المتعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية:¹

- بناء مشروع جديد تماما.
- شراء مشروع قائم بالفعل.
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل، ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تمتلك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

ب. الاستثمار في المناطق الحرة:

تعرف المنطقة الحرة، "بأنها مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية /أو التجارية، وتستفيد من نظام خاص في المجال الضريبي والتي تكون مخفضة أو ملغاة، وفي الغالب تكون مخففة من الناحية القانونية، وهي مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير... علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة والرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجدة فيه."²

إن فـالمناطق الحرة هي جزء من إقليم دولة معينة، لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والمناطق الحرة لا تغدو أن تكون شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التجارة الدولية، وإن كانت جزء من إقليم الدولة لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة.³

وتعتبر المناطق الحرة من أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر في إتفاقيات الشراكة الاقتصادية، حيث تقوم البلدان المضيضة بإنشاء المناطق الحرة، بغرض تحديد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم، مثل الضرائب، الرسوم الجمركية والتعويضات الإجتماعية وغيرها، والاستثمارات في المناطق الحرة وتلقى سهولة في عمليات التصدير والاستيراد، التخزين وإعادة التصدير.

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص: 142.

² مراد محمودي، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص: 33.

³ أحمد نصير، مرجع سابق، ص-ص: 21-22.

وتصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموماً إلى ثلاثة أنواع، وهي كما يلي:¹

- **مناطق حرة تجارية:** وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي: الميناء الحر، المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية.
- **مناطق حرة صناعية:** وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المنطقة الحرة للصناعات التصديرية، والمنطقة الحرة للمؤسسات، أي منطقة الشغل.
- **مناطق حرة للخدمات:** تضم هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المناطق الحرة المالية، التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية ومناطق حرة للتأمين، والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية.

ج. مشاريع أو عمليات التجميع:²

تنشأ هذه المشاريع من إبرام إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، حيث يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين، ليتم تجميعها وتصبح منتجا نهائياً.

وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين، والصيانة... والتجهيزات الرأسمالية بمقابل عائد مادي متفق عليه، ويمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي.

وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام لدى الدولة المصنعة للقطع المكونة للمنتج النهائي، أو لكبر السوق فيها مما يضمن توزيع المنتجات بشكل واسع.

د. الشركات متعددة الجنسيات:

يعرفها البعض بأنها مجموعة الشركات التي تخص مبلغاً كبيراً من مواردها العمليات في الخارج ومن ثم فإن نموها ونتائجها ترتبط إلى حد بعيد بالبلدان الأجنبية. تتمثل الشركات متعددة الجنسيات في مجموعة من الشركات ذات جنسيات مختلفة ومستقلة من الناحية القانونية، وتقوم بإدارتها مؤسسة قابضة وتمثل المجموعات متعددة الجنسيات.³

¹ زريقين سورية، دور الاستثمار المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية"، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص: 4.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 22.

³ عبد الحميد عبد المطلب، "العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص:

وتعرف أيضا بالشركات العابرة للقارات، حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو كلاهما، وهي تعني وجود شركة ذات إمكانيات مالية وإدارية كبيرة تحاول مد نشاطها إلى خارج إقليم الدولة التي توجد فيه الدولة الأم، فتقوم بإنشاء شركات تابعة أو وليدة في دولة أخرى ويكون لهذه الأخيرة استقلالها القانوني عن الشركة الأم المنشئة لها، حيث تخضع الشركة الوليدة للنظام القانوني السائد في الدولة المضيفة وتكتسب جنسيتها لكن يبقى ولاؤها الاقتصادي للشركة الأم، التي تباشر عليها الرقابة والسيطرة والتوجيه. كما تمثل الشركات متعددة الجنسيات أداة لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي شكل من أشكاله إلا أن الفرق بينها وبين باقي أشكاله، هو أن هذه الأخيرة يتبناها المستثمر الأجنبي لتحقيق هدف معين دون أن يأخذ الاستثمار الأجنبي كطريقة دائمة لتحقيق الأرباح. بينما الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على الاستثمار في الخارج (دوليا) كطريقتها لتحقيق أرباحها دائما. وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تحتل مكانة هامة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

إضافة إلى الفرص والتهديدات التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات، والتي لا يمكن حصرها ويزداد عدد هذه العوامل ودرجة تعقدها بصورة ملموسة مع ارتفاع عدد المنتجات التي يتم إنتاجها وعدد المناطق الجغرافية التي تتم خدمتها.²

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مصطلحات تستوجب التمييز بينها:³

1. الشركة الأجنبية:

هي شركة تمارس نشاطا استثماريا (الإنتاج، التسويق، الخدمات) خارج البلد الأصلي، وذلك بغض النظر عن البلدان المضيفة القائمة فيها.

2. الشركة الدولية:

وهي تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة (عدم خضوعها لرقابة أو قيود مفروضة من طرف الحكومة الأم) تمارس نشاطها بالاختيار في بلد أجنبي أو أكثر، وهذا ما يضيف عليها صفة الدولية.

3. الشركة العابرة للقومية:

تفضل هيئة الأمم المتحدة استخدام هذا المصطلح للتخفيف من الآثار النفسية السياسية لدى البلدان النامية من جراء استخدام مصطلح الشركات متعددة الجنسية. وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص منها:

¹ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000، ص: 25.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 22.

³ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص: 24.

1. الضخامة:

تمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها والذي يمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات، أهمها رقم مبيعات هذه الشركات (رقم الأعمال) والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات، أو من خلال قيمة دخل إجمالي لهذه الشركات، سرعة نموها كبر حجم إنفاقها على مجال البحث والتطوير، حجم الأصول.¹

الجدول رقم (2): ترتيب أكبر عشر شركات عالمية حسب المبيعات لسنة 2015/2018 بالمليار دولار

الترتيب	اسم الشركة	البلد الأم	الصناعة	حجم المبيعات
1	Walmart	الولايات المتحدة الأمريكية	التجزئة	\$485.7
2	Sinopec	الصين	البتترول	\$427.6
3	Royal Dutch Shell	المملكة المتحدة	البتترول	\$420.4
4	Exxon Mobil	الولايات المتحدة الأمريكية	البتترول	\$376.2
5	BP	المملكة المتحدة	البتترول	\$352.8
6	Petro China	الصين	البتترول	\$333.4
7	Volkswagen	ألمانيا	السيارات	\$268.5
8	Toyota	اليابان	السيارات	\$252.2
9	Total	فرنسا	البتترول	\$211.4
10	Apple	المملكة المتحدة	الالكترونيك	\$199.4

المصدر: <https://www.statista.com/statistics/263265/top-companies-in-the-world-by-revenue>

2. تنوع النشاط والتكامل:

تلجئ الشركات متعددة الجنسيات إلى تنويع أنشطتها بين مختلف المجالات رغبة منها في توزيع المخاطر وتحقيق أكبر قدر من الأرباح الإجمالية، كما تحاول الشركات متعددة الجنسيات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تمتلكها الأخرى، كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية.²

¹ صلاح الدين السيسي، "الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، تطوير روابط البورصات العربية"، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة

الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص:10.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 25.

3. الانتشار الجغرافي الواسع:

تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق التي يغطيها، وامتداده الجغرافي خارج الدولة الأم، لما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع شركات تبعة لها في مختلف أنحاء دول العالم.¹

4. السيطرة والتفوق التكنولوجي:

تمتاز إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات بالهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة واحتكار الإنتاج والتسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم بالإضافة إلى أنها تعد مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة.

5. استغلال الموارد التمويلية العالمية واحتكار السوق:

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على الادخار أي تستغل الطاقات التمويلية الدولية، إن من القواعد الأساسية لهذه الشركات إلزام كل شركة تابعة لها بتوفير تمويل محلي أقصى ما يمكن، كما تعمل على تعبئة المدخرات في الأسواق العالمية المعروفة.

هـ. الاستثمار المشترك:

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.²

2. الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر:

بالنسبة للأشكال الحديثة للاستثمار يكون المستثمر الوطني المحلي هو صاحب الأغلبية، فهو بذلك المسير للشركة، وهذا يعني أن التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي والأشكال الجديدة يرتكز أساسا على توزيع الرأسمال الاجتماعي للمشروع في البلد المستقبل، وهذا علما بأن الهدف من مشاركة الشركة الأجنبية بأقلية في رأسمال الشركة هو منعها من إمكانية التحكم في المشروع غير أن هذا لا يعني، من جهة أخرى، عدم استطاعة تلك الشركة ممارسة تحكم جزئي أو كلي على المشروع أو الشركة بواسطة وسائل أخرى غير وسيلة المساهمة في الرأسمال الاجتماعي.³ وتتعدد الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما أورده الدراسات:

¹ أحمد عبد العزيز وآخرون، "الشركات متعددة الجنسيات وأثارها على الدول النامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص:

123.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 21.

³ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 26.

أ. المؤسسات المشتركة:¹

تعد المؤسسات المشتركة أحد أشكال التعاون الاستراتيجي بين الشركات الرائدة في العالم، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى إنشاء شركات مختلطة بين أحد الشركات الأجنبية وكذا أحد الشركات المحلية (عامة كانت أن خاصة) وذلك بغية إنتاج منتج أو خدمات لحاجات السوق المحلي أو الإقليمي. كما تنشأ هذه الشركة على إثر مساهمة الطرفين بحصص معينة من رأس مال مؤسستهم المشتركة.

ب. عقود المفتاح في اليد:²

هي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة.

ج. عقود الإدارة:

تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء معين من أنشطة وعمليات المشروع الاستثماري المنجز في البلد المضيف، وذلك مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد الذي يربطها مع الطرف المحلي مقابل فوائد مادية. وتعد عقود الإدارة الدولية للأعمال خاصة في مجال الخدمات مثل الفنادق وشركات الطيران وغيرها، حيث يترتب عن هذه العقود تحويلات هامة للعملة الصعبة.

د. عقد الإجازة:³

وهو العقد الذي يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي إمكانية الحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي، سواء عن طريق مبلغ جزافي أو عن طريق نسبة في المبيعات أو بإشراك المتعامل الأجنبي في رأسمال الطرف المتلقي، وبالتالي في الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها بإستعمال التكنولوجيا المرخص بها، بحيث يشتري المتعامل الأجنبي تلك المواد بأسعار تفضيلية.

هـ. عقد استعمال العلامة التجارية:

يمكن اعتبار عقد استعمال العلامة التجارية نوعا من عقود الإجازة أو المساعدة التقنية، ويحصل المرخص له في هذا العقد على جملة من العناصر تحتوي، إضافة إلى العلامة التجارية، على إحتكار أو الإمتياز بالبيع محليا ومساعدة في التسيير مقابل مبلغ جزافي أو إتاوة والالتزام بإحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.

¹ عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص: 27.

² عبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص: 27.

³ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 26.

و. الاندماج والاستحواذ:¹

هذا النوع من الاستثمارات جاء نتيجة لنجاح عمليات الخصخصة، فتتدمج شركة محلية مع أخرى أجنبية، يتم دمج أكثر من شركتين إحداها أكبر من بقية الشركات، والهدف هو إعادة هيكلة الشركات الصغيرة والحصول على مستوى أفضل من المعلومات لمواجهة المنافسة القوية.

المبحث الثاني: أهمية، دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته

يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يؤثر على التدفقات الدولية لرأس المال، والمهارات والتكنولوجيا وفنون الإدارة الحديثة، ولا زال حوار القبول أو الرفض قائماً حول الاستثمار الأجنبي المباشر من النواحي الاقتصادية والسياسية، وحتى نفسر هذا الرفض أو القبول بطريقة جيدة يجب أن نتطرق إلى الدوافع لكل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي في الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر. فقرار الاستثمار في أي دولة ما، لا يعود لصاحب المشروع وحده ولا إلى الدولة المضيضة وحدها، وإنما يخضع لمجموعة من المحددات وتكتنفه مجموعة من العوائق لذلك تسعى الدول المضيضة إلى منح مجموعة من المحفزات والضمانات التي يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المناخ الاستثماري الملائم.

المطلب الأول: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت الكثير من الدول تعي أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتولي اهتماماً كبيراً وذلك يعود لمختلف الفوائد التي يمكنها جنيها من وراءه، بالرغم من انعكاساته السلبية على اقتصادياتها، وهو الأمر الذي فسره الخبراء على أنه يعتبر بمثابة خطوة نحو اندماج اقتصاديات تلك الدول في الاقتصاد العالمي.²

إن تلك الفوائد الكثيرة تتجلى أساساً في أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دعامة من دعائم نمو اقتصادها وإنعاش مستويات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الدفع من طاقاتها الإنتاجية والتحسين من كفاءتها وأدائها.

¹ حسن الخضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، 2004، ص: 04.

² عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، 30.

أولاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تمويلية خارجية بديلة

في إطار متطلبات التنمية الاقتصادية كانت الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية تعتمد في تمويلها لأجل تحقيق تلك المتطلبات على مصادرها التمويلية الكلاسيكية التي اتخذت الصيغ الآتية:¹

■ **الموارد المحلية:** والتي تكمن في مجموع رؤوس الأموال المحلية من خلال الإجراءات العامة المحققة والمدخرات المختلفة، إلى جانب موارد القطاع الخاص.

■ **المنح والمساعدات الخارجية:** وهو شكل من أشكال التمويل الخارجي، حيث يتضمن مجموع المنح المادية (العينية) والمنح النقدية التي تمنح للدول في إطار علاقات تتميز بالودية، ويراعى فيها الاعتبارات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعانات في شكل قروض ميسرة تختلف عن القروض الخارجية العادية، حيث أن القروض الميسرة تخضع لترتيبات عبر تلك التي تخضع لها القروض الخارجية العادية، وهذه الترتيبات هي ميسرة تمس سعر الفائدة وطريقة التسديد.

■ **القروض الخارجية:** وهو الشكل الثاني والبارز ضمن نسبة التمويل الخارجي، ويعبر عن مجموع القروض المحصل عليها من طرف الدول والهيئات الدولية وحتى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. فالاستثمار الأجنبي المباشر أكد بجدارته أنه وسيلة تمويلية خارجية بديلة للقروض الأجنبية، ويعود ذلك لسببين هما:²

(1) درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية أو اللجوء للاستدانة من الخارج.

(2) إمكانية التخلص من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، أو على الأقل التخفيف منها، في حين يصعب الأمر في حال الآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج. وعليه تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الجانب بما يلي:³

✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، شكل من أشكال التمويل الخاص بميزان المدفوعات، والذي بطبيعته يحد من ازدياد المديونية الخارجية مع الإشارة إلى أنه في المرحلة الأولى يتضخم بسرعة ليسترجع في الأخير تدفق المداخل ذات أهمية كبرى مقارنة بالاستثمار الأولي.

¹ صياد شيناز، مرجع سابق، ص: 45.

² عثمانى أحسين وشعابنية سعاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر انعكاساته على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مقدمة في الملتقى الدولي، " دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة في الجزائر"، خنشلة، 9 و 10 أبريل 2013، ص: 13.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي-نظرة على بعض النقديات-، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1990، ص:

✓ يمكن من تغطية العجز في ميزان المدفوعات في المدى القصير والمتوسط على الأقل إلى جانب إمكانية الدول المضيفة من الحد من تفاقم المديونية الخارجية عن طريق اجتذابه، وذلك مقارنة بأشكال التمويل الخارجي.

✓ يعتبر أداة للتمويل ميسرة من حيث الحصول عليها واستخدامها يدر على الدول المضيفة الكثير من الفوائد والمزايا حيث يتسنى لهذه الأخيرة من اجتذابه بسهولة حيث يكفي فقط الالتزام بالسياسة العامة الواضحة الملائمة وتوفير المناخ الاستثماري المستقر والأمن.

إلى جانب ذلك تحفيز الدول المضيفة به من مختلف المشاريع الاستثمارية التي تتجسد عن طريقة الشركات الأجنبية للنهوض بالقطاعات الحساسة مثل القطاعات الإنتاجية والقطاعات الحرفية كالصحة والاتصالات، في حين أن القروض الخارجية أصبحت غير متاحة لدى كافة الدول التي تريد التوصل إليها، خاصة الدول التي تعاني أزمة المديونية الثقيلة، مما يستدعي تخوف الدول المقرضة وحتى الهيئات من اتخاذ قرار منحها المزيد، وبصرف النظر عن ذلك فإن الحصول عليها يخضع واقعا لعدة شروط هي في عمومها قياسية وتحتاج إلى مفاوضات عسيرة مع الهيئات الدولية.¹

بالإضافة إلى ذلك فمع الاضطرابات النقدية التي عانى منها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وما اقترنت به من تضخم عالمي وركود اقتصادي وبطالة متزايدة وحروب تجارية عمدت الدول للمعونات الإنمائية المتمثلة في القروض الحكومية، ومتعددة الأطراف ذات التكلفة الميسرة نسبياً إلى تقلص الموارد التي تخصص للبلدان النامية.²

✓ إن الوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره تمويل خارجي بديل يمكن تلك الدول من التطلع إلى الأهداف الإستراتيجية، مثل تنمية الصادرات والحصول على المهارات التسويقية والمعارف التكنولوجية وتنمية رأس المال البشري، في حين لا يمكن تحقيق ذلك عن طريق التمويل الخارجي الكلاسيكي، خاصة في ظل عدم كفاءة سياسة الدول النامية الخاصة باستخدامها، إلى جانب إمكانية عدم إمكانية الشركات الأجنبية من تحقيق تلك المكاسب عن طريقة بالرغم من أنه محفوف بأقل من المخاطر مقارنة بالاستثمار المباشر الأجنبي.

✓ إن حاجة الدول وخاصة منها الدول ضعيفة الدخل -التي كانت تتلقى معونات خارجية للاستثمار الأجنبي المباشر كل ذلك من أجل أن يكون هذا الشكل من الاستثمار الدولي كبديل حقيقي بموجبه يتسنى لهذه الدول من تعويض الحاجة لتلك المعونات بسبب الضغوطات التي تفرضها الدول

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 79.

² فاطمة بن عبد العزيز، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على إقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 192.

المانحة، والتي تصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية، في حين يسجل في المعونات الخارجية أنها تكون مادية لا يمكن استثمارها أو مالية لا تشغل في الكثير من الأحيان ما يفيد مجتمعاتها. ✓ إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعترضها عقبات، إذ أن تدفقات الاستثمار في ظل الظروف الملائمة تعود مزاياها على عامة المجتمع من حيث فرص العمل والتدريب والسلع والخدمات المحققة، ولا تقتصر مزاياها على بعض الجماعات أو الأشخاص ذوي النفوذ.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر تكميلي للموارد المحلية وعامل لتحسين الاستثمار المحلي

إن مختلف الموارد المحلية تؤدي دوراً رئيسياً في تمويل مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية، لأنها أساس التنمية المستدامة، ويشترط في ذلك فقط تعبئتها تعبئة جيدة من ذلك وضع سياسة واضحة المعالم، فتسمح بالتشجيع أكثر على جمع المدخرات، وتحصل الإجراءات وتعزيز المالية العامة، إلى جانب توجيهها توجيهها محكماً وفعالاً، نحو الأهداف الحقيقية التي تمس الجوانب الإنمائية، ومن ثم زيادة القدرات الإنتاجية.¹

فأصبح من غير الممكن على أية دولة من دول العالم أن تفر بالاعتماد فقط على الموارد المحلية، وذلك للأسباب التالية:

(1) قد نجد في الكثير من دول العالم محدودية الموارد المحلية، وعلى سبيل الدول منخفضة الدخل وقصورها على تغطية متطلبات ديناميكية التنمية، بحيث تعجز هذه الموارد عن تغطية احتياجات البرامج التنموية من التمويل.

(2) يسجل استنزاف الموارد المحلية في الدول المستدينة بسبب التفاوت الخطير بين احتياجاتهم التمويلية واستحقاقات للمبالغ التي تم اقتراضها، حيث تؤدي المديونية التي تخيم من فعل اللجوء إلى القروض الخارجية، إلى التمويل العكسي للموارد التي تمتلكها الدول المستدينة، وذلك من خلال خدمة الدين وإعادة الجدولة.

(3) عدم إمكانية التوصل إلى امتلاك تكنولوجيا ذاتية، كفاءات إدارية، تسويقية والقدرة على اختراق الأسواق الخارجية، وتحقيق التنمية الصناعية، من طرف الكثير من الدول، ونخص بالذكر النامية منها، بما فيها الدول الغنية بالنفط والثروات الطبيعية، خاصة عن طريق الاكتفاء بتعبئة الموارد المحلية.

(4) عدم إمكانية تعبئة كل الموارد المحلية في ظل غياب سياسة عامة تخص الاقتصاد الكلي التي تعمل على تجميع تلك المدخرات والإجراءات العامة وتوجيهها بشكل محكم.

¹ فاطمة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 193.

ولأجل تلك الأسباب تضطر الدول إلى حتمية الوصول إلى الموارد الأجنبية التي يجب أن تلعب دورا مكملًا للموارد المحلية من أجل تغطية الجوانب السلبية مع ضرورة أن تتلخص تلك الموارد الأجنبية في الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتبار أن القروض الأجنبية تتميز بكثرة العيوب والتبعات السلبية، إلى جانب انخفاض المساعدات الخارجية التي كانت موجهة من طرف الدول المتقدمة.

وفي سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار بشكل عام، يكون لزاما على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية أن تعدد من الأصول الكامنة لديها، وفي هذا السياق يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر أن يرغم كل منهما الآخر. وأخيرا في هذا الشأن يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل تسمح بتكملة الموارد، ومن ثم تغطية النفائص التي يمكن أن تميز الدول المضيفة عند قيامها بتمويل البرامج التنموية، إلى جانب أنه يساهم في تمويلها.¹

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر عامل استراتيجي لتسريع عملية الخصخصة وتحقيق أهدافها

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقتصر فقط على كونه مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، ولا تقتصر أيضا على كونه عنصرا مكملًا للموارد المحلية لأجل تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق المعدلات المرتفعة التي تحتاجها عملية تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، بل تتعداها لتتخذ مجالات أخرى.²

ومن بين تلك المجالات التي يمكن أن تشغلها أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخصخصة، إذ تجمع الكثير من المؤسسات في هذا الشأن إلى أنه يمثل أحد أهم العوامل إلى جانب العوامل السابقة، التي تدفع بالحكومات إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتدفقات الرأسمالية الأخرى، وذلك لكونه يسمح لها بالاستفادة من فوائد كثيرة عند ربطه بعملية الخصخصة.

فعملية الخصخصة هي مجموعة الإجراءات والمناهج التي تستخدمها الدول لتمويل مشروعات قطاع الأعمال العام إلى ملكية القطاع الخاص.

إذا تعتبر عملية الخصخصة عكس عملية التأمين التي استخدمت عند بناء قطاع الأعمال العام ومن ثم لا يمكن تصور أن هذه العملية تقتصر على مشاركة القطاع الخاص المحلي وتستغني عن مشاركة الشركات الأجنبية، بل إن متطلبات تدعيم الانفتاح الاقتصادي تستدعي أن يكون المحليين والشركاء الأجانب جنبا إلى جنب لأجل إنجاحها، ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 81.

² فاطمة بن عبد العزيز مرجع سابق، ص: 194.

رابعاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا¹

هذا الأثر من العوامل الرئيسية التي أدت بالدول النامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر أحد أهم قنوات نقل التكنولوجيا وبخاصة في شكل تنويعات جديدة، وهذه التكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجارياً، خاصة في ظل رفض الشركات المبتكرة بيعها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول المضيفة، وقد تمكنت بعض الدول النامية من إقامة مشروعات ضخمة ذات مستوى فني متقدم من خلال الاستثمارات الأجنبية مثل مشروعات البتروكيماويات في السعودية والكويت، والإمارات، ومصر.

خامساً: أهميته على مستوى العمالة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الحلول الناجعة لدى الدول النامية للتخفيف من حدة ارتفاع معدلات البطالة، ويؤدي كذلك إلى تحقيق وفورات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية، وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وهذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة، ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية، وهو عامل من عوامل نقل مؤهلات التسيير، والإدارة إذ عن طريق اجتذابه يمكن للشركات الأجنبية أن تساهم في إقحام أساليب إدارية حديثة ومتطورة، وبالتالي تنمية المهارات الإدارية للمؤسسات المحلية في حال المحاكاة، أو عبر إثارة حماسها في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

في حقيقة الأمر أن كلا طرفي الاستثمار المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به وهي التي تدفعه بقوة إلى المضي قدماً لتحقيقها وفيما يلي سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.²

أولاً: دوافع المستثمر الأجنبي

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط والأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار الأجنبي لمباشر:³

- البحث عن الاستثمار ذات ضرائب منخفضة أو بدون ضرائب.
- التخلص من مخزون سلعي راكد أو تكنولوجيا قديمة.
- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم.

¹ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 32-33.

² عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص: 55.

³ فريد النجار، مرجع سابق، ص: 36.

- البحث عن أسواق جديدة من أجل النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية.
- اختيار منتجات جديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف.
- البحث عن أرباح أسواق جديدة والاستفادة من الأجور المنخفضة للبلد العاملة بالدولة المضيفة.
- التخلص من مخلفات الإنتاج واستغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة
- الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة.
- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.
- اعتبارات استراتيجية أخرى.

ثانيا: دوافع الدولة المضيفة¹

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الإقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي:

- تحقيق التقدم الإقتصادي وجذب الإستثمارات الدولية.
- الحصول على التكنولوجيا وتوفير الإدارة الحديثة والمتقدمة.
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية وتوظيف عوامل الإنتاج المحلية.
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات وتحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة.
- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة والتوسع في الصناعات الخدمية كالسياحة والتأمين والبنو، إضافة إلى تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدولة.

إضافة إلى ما سبق يمكن حصر دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النقاط التالية:²

✓ السعي نحو تحقيق أرباح أعلى من خلال توجه رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تتيح لها تحقيق مثل هذه الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر إلى الدول ذات السوق الأوسع والتي حققت مستويات أعلى من التطور بالشكل الذي يمكن أن يساعد هذه المشروعات في الحصول على أرباح أعلى مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ إيجاد منافذ ومجالات لإستخدام الموارد المالية الفائضة وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة إرتفاع الدخل وارتفاع الادخارات الناجمة عنها ومن ثمة تحقق فوائض مالية تفوق الحاجة لإستخدامها داخل الدول المتقدمة، بسبب انخفاض حاجاتها لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة، أو مشروعات

¹ عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص: 55.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 29.

البنية التحتية ومرافق رأس المال الاجتماعي وانخفاض العائد الذي يمكن أن يحققه هذا الإستخدام في الدول المتقدمة نتيجة المنافسة الحادة بين المشروعات فيها، الأمر الذي يدفع نحو إستخدام هذه الموارد المالية في الدول الأخرى من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

✓ الإستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار كإيجار الأراضي، أجور العمال، مقارنة بالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية.

✓ التخلص من الضرائب الجمركية والإجراءات التنظيمية التي يتسبب إستخدامها في العديد من الدول والتي يتم الأخذ بها لحماية إنتاجها وبالذات المشروعات الناشئة.

✓ السيطرة على السوق المحلية التي تقام فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عملها داخل هذه الأسواق ومقاومة المنافسة بصورة فعالة نتيجة لذلك وخاصة في ظل ما يتم توفيره لها من حوافز تشجيعية.

✓ التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول.

✓ التخلص من القيود التي تحكم نشاط بعض مشروعات الإستثمار الأجنبي في الدول التي تصدر هذه الإستثمارات الأجنبية، وبالذات المشروعات التي تستنفذ موارد طبيعية أكبر أو المشروعات الملوثة للبيئة وغيرها.

✓ إنخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في البلد المضيف تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزايا التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد إرتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.

✓ تحقيق العولمة وكونية النشاط المزوال وكذا الإسهام في تدويل المنتجات وخلق المنتجات ذات شهرة وجودة عالية.

✓ التغيرات النسبية في أسعار الفائدة السوقية الحقيقية والجارية وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى دول أخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر

رغم المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم التحفيزات، التسهيلات والامتيازات التي تقدمها، إلا أنه هناك معوقات لا يمكن التخلص منها، تقف سدا منيعا أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة ومن بين أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:²

¹ أحمد نصير، مرجع سابق، ص-ص: 32-33.

² فريد النجار، "البورصات والهندسة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص268.

- غياب البيئة الاستثمارية المناسبة، كعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، الذي يشكل سببا هاما من أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون عامل طرد لرؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب وحتى المحليين.
 - غياب التشريعات الحديثة الواضحة المعالم، والنصوص التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية.
 - عدم استقرار سعر الصرف والمخاطر التي تنجر من تقلباته.
 - ضعف البنية الأساسية وعدم الاهتمام بها، وضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامتهم إلى جانب استثماراتهم.
 - نقص قوانين تشجيع الاستثمار، التعقيدات البيروقراطية وغياب المعلومات إضافة إلى عدم وضوح السياسة الاقتصادية.
 - غياب الكفاءات الإدارية والفنية، وضعف الاستثمار في مجال التدريب والتنمية البشرية.
 - التدخل الحكومي في المشروعات الاستثمارية.
 - سياسة التمييز المعتمدة من طرف الحكومات بين الاستثمار المحلي والأجنبي.
 - ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
 - عدم توفر النقد الأجنبي لدى الدول المضيفة أحيانا.
 - صعوبة التنقل وتأثيرات الدخول والخروج من الأسواق.
 - صعوبة تحقيق عائد مرتفع وعدم اتساع السوق المحلي.
 - الفساد الإداري وصعوبة المنافسة، بسبب الدعم المقدم من طرف الحكومات خاصة على أسعار السلع الضرورية.
 - غياب فرص الاستثمار الجيدة وعدم استقرار التشريعات.
 - خطورة إتباع سياسة التأمين وما ينجر عنها من مخاطر تعود على المستثمر الأجنبي.
 - ضعف الخدمات المتعلقة بالعمالية الإنتاجية.
- وفي هذا الصدد هناك وجهات نظر متطورة مرتبطة بالمناخ الاستثماري، منها وجهة نظر المستثمر، والذي يسعى إلى توفير مناخ استثماري مناسب لاستثماراته، دون دخول في مشاكل مع الدولة المضيفة للاستثمار، وهناك وجهة نظر الدولة المضيفة، حيث تقيس آثار هذا الاستثمار من حيث الفوائد

والتكاليف، وهناك وجهات نظر أخرى، ترتبط بالمناخ في الدول المستثمرة. كما أن هناك وجهات نظر الدول المجاورة.¹

المبحث الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، آثاره وعوامل استقطابه

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحديد المحددات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة مختلف آثاره المترتبة على إقتصاديات الدول إضافة إلى مختلف عوامل جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الإقتصاد بين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار. وقد ظهرت معالم نظرية الإستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية القرن 18 م، حيث جاء رواد المدرسة الكلاسيكية بأفكار جديدة، غيرت من مجريات الأحداث الإقتصادية الدولية، كما تلتها أفكار أخرى للمدرسة الحديثة.²

وفي الواقع ليس هناك إجماع في الرأي بين الاقتصاديين بخصوص المحددات الحقيقية للاستثمار، ولكن من الواضح أن دافع الربح يبدو أنه يمارس تأثيرا رئيسيا على قرارات الاستثمار لرجال الأعمال، ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، يراعي المستثمر مجموعة من المتغيرات التي تشكل دالة استثماره، حيث تختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين حيث تتعدد النظريات بهذا الخصوص. وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجانب المفاهيمي والنظري والجانب العملي.³

I. الإطار المفاهيمي والنظري لمحددات الاستثمار الأجنبي لمباشر:

1. الاقتصاد الصناعي ونظريات تعدد الجنسيات: ونجد من ضمنها:

1.1. نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات منها: مبدأ غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، وأن الشركات الوطنية في هذه الدول لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية نظرا لتملك هذه الأخيرة لبعض أو كل جوانب القوة من توافر للمواد الأولية، التكنولوجيا المتقدمة، المهارات الإدارية. وهذا ما يشكل حافزا أو دافعا أساسيا للشركات الأجنبية للاستثمار في الدول النامية.⁴

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2010، ص: 66.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 39.

³ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 92.

⁴ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 92-93.

وفي هذا الشأن يرى هود وينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع/الخدمات المقدمة، وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

كما يتفق كل من باري Parry وكيفز Caves على أن الاستثمارات الأجنبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركة الأجنبية بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة، ومنه يمكن حصر الحالات التي تدفع بالشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الدول المضيفة فيما يلي:¹

- حالة وجود فروقات واختلافات جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية عن تلك الوطنية.
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية متميزة عن مثيلتها بالدولة المضيفة.
- كبر حجم الشركات الأجنبية وقدرتها على الإنتاج مما يحقق وفورات الحجم الكبير.
- حالة اكتساب الشركة الأجنبية لتكنولوجيا متقدمة عن تلك الموجودة في الدولة المضيفة.
- حالة إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدولة المضيفة مما يعيق عملية التصدير وبالتالي يصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحل الأمثل.

- استفادة الشركات الأجنبية من التسهيلات والامتيازات التي تقدمها لها الدولة المضيفة.

ومن بين الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق نحد:

- افتراضها لأدراك ووعي الشركة الأجنبية لفرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
- لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح، في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

2.1. نظرية الحماية:²

لقد ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، ويقصد بنظرية الحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب

¹ عمر صفور، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 48.

² سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 93.

الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج، التسويق والإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى تستطيع الشركات الأجنبية كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

وفي هذا الشأن يرى **هود وينج** بضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات...) التي تحقق لها التميز المطلق بدلاً من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة، وأسلوب الحماية السالف الذكر أصبح تقليدياً حيث ظهرت الآن أساليب حديثة لممارسة الحماية، قد تكون أكثر فاعلية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، مثل التعديلات التي وردت على اتفاقية الجات والتي تمت بعد جولة أروغواي (193-1986) والخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الاتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وقد التزمت بحقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة برن وحماية برامج الكمبيوتر، وحماية العلامة التجارية، المعارف التقنية، الأسرار التجارية، وبراءات الاختراعات...، وتنص الاتفاقية على تعديل القوانين بالدول المتقدمة خلال عام، والنامية خلال خمس أعوام، والأقل نمواً خلال إحدى عشر عاماً، ويسهر على تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات العديد من الهيئات الدولية.

3.1. نظرية دورة حياة السلعة / المنتج:

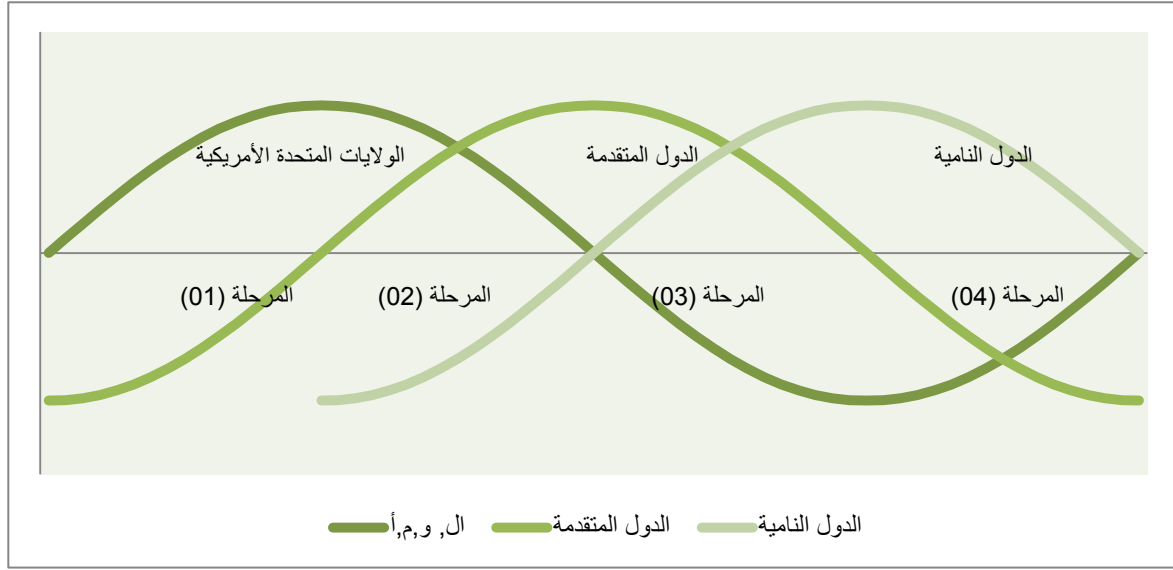
هذه النظرية تعد أساساً من النظريات التي جاءت لتبرر قيام التجارة الدولية، إلا أنها يمكن أن تقدم لنا تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة. كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.¹

وتتطوي دورة حياة المنتج الدولي على 05 مراحل أساسية: مثال "الولايات المتحدة الأمريكية"

- 1) مرحلة البحوث والابتكارات في الدولة الأم للشركة الأجنبية.
- 2) مرحلة تقديم السلعة بهذه الدولة.
- 3) مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي.
- 4) مرحلة بداية تشبع السوق المحلية وبدء إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.
- 5) مرحلة بدء إنتاج السلعة في الدول النامية وتدهور السلعة بالدولة الأم بسبب المنافسة السعرية.

¹ عمر صقر، مرجع سابق، ص 48.

الشكل رقم (3): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 47.

ومما سبق يمكن استنتاج أن الشركة الأجنبية فور وصول منتجها إلى المرحلة الرابعة تبدأ في البحث عن الاستثمار في الدول النامية من خلال إيجاد أسواق جديدة تسوق فيها ذلك المنتج لبدء دورة جديدة من دورة حياة المنتج، حيث يظهر هذا المنتج في الدولة المضيفة وكأنه منتج جديد تجني من ورائه الشركات الأجنبية أرباحاً ضخمة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من إمكانية تطبيق هذه النظرية على العديد من المنتجات إلا أن هناك أنواعاً أخرى من السلع لا يمكن تطبيق هذه النظرية عليها التي يصعب على دول أخرى تقليدها أو حيث يصعب إنتاجها بسهولة مثل السيارات الفاخرة.¹

كما أن هذه النظرية هي الأخرى لم تقدم أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح، في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

4.1. نظرية الموقع:

كما يرى باري Parry فإن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، البحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، وبالتالي فإن اهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة من خلال دراسة العوامل البيئية.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 96.

ونجد من بين هذه العوامل البيئية ما يلي:¹

- **العوامل التسويقية والسوق:** درجة المنافسة، منافذ التوزيع، حجم السوق، معدل نمو السوق.
- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** القرب من مصادر المواد الأولية، مستويات الأجور، توافر اليد العاملة، توافر رؤوس الأموال.
- **العوامل المتعلقة بالإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية):** التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير.
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي:** مدى قبول تواجد المستثمر الأجنبي في هذه الدولة المضيفة، الاستقرار السياسي، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والأرباح، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب.
- **عوامل أخرى مختلفة:** التسهيلات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي، الأرباح المتوقعة، إمكانية التهرب الضريبي.

5.1. نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع في الكثير من الجوانب، غير تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى رويوك وسيموندس حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:²

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص: 59.

² نفس المرجع السابق، ص: 69-70.

الجدول رقم (3): العوامل الشرطية، الدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل	أمثلة
العوامل الشرطية	نوع السلعة، استخداماتها، درجة الحداثة جودة السلعة، متطلبات الإنتاج، الفنية والمالية والبشرية (خصائص العملية الإنتاجية).
	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري خصائص البيئة الاقتصادية.
	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع.
العوامل الدافعة	الخصائص المميزة للشركة
	المركز التنافسي
العوامل الحاكمة	الخصائص المميزة للدولة المضيفة
	الخصائص المميزة للدولة الأم
	العوامل الدولية

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1992،

ص: 69.

2. النظريات المعتمدة على تنظيم الشركات:¹

برزت اتجاهات أخرى أعطت أهمية قصوى في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأرجعت ذلك إلى أسباب تنظيمية تتبع من داخل المؤسسة ذاتها، وليس إلى أسباب هيكلية، ترجع إلى خصائص السوق. وقد نظر هؤلاء للمؤسسة باعتبارها نظاما مستقلا، له القدرة على التنظيم الذاتي وإتخاذ القرارات، وبالتالي فسلوك المؤسسة لا يرجع لظروف خارجية عنها أو هيكل الصناعة، وإنما ينبع من هياكل تنظيمية ذاتية، وبذلك يصبح الاستثمار الأجنبي المباشر إختيارا تقوم به المؤسسة وفقا لأهدافها وطريقة تنظيمها وسلوكها.

¹ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 48.

وعلى أساس تنظيم الشركات، ثمة نظريات مختلفة حاولت تقديم تفسيرات بخصوص قيام الاستثمار المباشر الأجنبي ومحدداته، منها تلك التي إرتكزت على تسيير المؤسسة، على استراتيجيتها إلى جانب نظرية المعلومات، والنموذج الياباني.

1.2. التفسير القائم على تسيير المؤسسة:

يربط هذا التفسير تجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف مؤسسة ما بمدى تطلع مسيرها لذلك، جديتهم وكفاءتهم. إذ تجدر الإشارة إلى أن الكثير من أصحابها وجهوا أبحاثهم حول الدور الذي يمكن لعبه من طرف المسيرين لاتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالاستثمار المباشر في الخارج، وحسب هذا الطرح النظري، محددات الاستثمار المباشر الأجنبي، تطوره وتوسع عملياته دوليا، كلها متغيرات مرهونة بمدى كفاءة وتنظيم البنية الإدارية والبشرية لهذه المؤسسة ومدى قدرة هؤلاء على قيادة المؤسسة نحو تحقيق الأهداف المختلفة من خلال إنشاء فروع، الزيادة في تدفقات الاستثمار الصادر منها.

وفي هذا الصدد، أكد العديد من الباحثين على الدور الهام الذي يلعبه مسيري المجموعات الكبرى لا سيما في عملية إتخاذ قرار الاستثمار بالخارج، وحسب الإقتصادي بنروس (E.Penrose)، فإن نمو الشركة يبدأ من إستغلال المنتجات الجديدة إلى غاية غزو الأسواق الأجنبية الجديدة. كما نجد أن الإقتصادي J.D.Richardson قد أعد نموذجا في هذا الشأن dشرح من خلاله دوافع وأسباب إتخاذ القرار المتعلق بالتوطن في الخارج، حيث ضمن تنظيم المؤسسة تتوفر مجموعتين رئيسيتين وهما:

- المجموعة الإقتصادية الهادفة والتي تتخذ من الربح المتوسط كهدف يجب أن يتحقق في الأجل الطويل.
- المجموعة التي تكمن في التفضيلات المتعلقة بالأفاق الواسعة للمسيرين.

لكن الشيء الملاحظ من خلال مضمون هذه الطروحات أنها ركزت في تفسيرها لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي على عامل واحد فقط هو المسيريون الذين يشكلون هرم المؤسسة دون إشراك عامل أساسي آخر الذي يشكل حاليا طرفا مهما في صياغة إستراتيجية المؤسسة، وتسطير الأهداف وفي إتخاذ القرار أيضا وهو الذي يتمثل في طبقة العمال.

2.2. المقاربة المعتمدة على إستراتيجية الشركة:

يرى الاقتصادي A.AHAROUNI إن قرار الاستثمار بالخارج ما هو إلا إستجابة للفرص المتاحة الناتجة إما عن تحريض داخلي (التمثل في مدى إرادة الإدارة العامة للتوطن في الخارج)، وإما عن طريق تحريض خارجي (التمثل في التخوف من فقدان السوق، ومواجهة منافسة أجنبية قوية في الخارج وغيرها). فهناك بعض الشركات التي أصبحت في وقت قصير متعددة الجنسية. وحسب الباحث يمكن

للشركة أن تتبنى إستراتيجية للتدويل هجومية أو دفاعية، كما يمكنها أن تتوطن في حالات عديدة منها: تشبع السوق المحلي، أو المحافظة على سوق المنتجات أو الخدمات التي يكون تصديرها مكلفا جدا، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء فرع في بلد ما قصد إبرام عقود مع الحكومات.¹

3.2. نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

حاولت هذه المدرسة توسيع التحليل إلى ما بعد التحليل الوحدوي لهيكل الشركات والسوق، من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية المساهمين الرئيسيين لتلك المدرسة هما **كوجيما وأوزوا**. فلقد تم تطوير نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية، فالأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التمييز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، واعتمادا على الدروس المستفادة من النظرية اليابانية منذ سنة 1945، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، مع الاستبدال الجزئي للسوق، فإن المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية. فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث برهن هذا الأخير وبهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية جديدة.²

4.2. نظرية المعلومات:

إنطلقت هذه الأخيرة في تفسيرها للاستثمار المباشر الأجنبي من خلال إهتمامها بالدور الذي تلعبه المعرفة داخل المؤسسة، وبالتالي فهي إرتكزت على إنتاج واستعمال هذه المعرفة داخل المؤسسة الواحدة أو داخل المؤسسات المتعددة فيما بينها. وأهم ما ميز هذه النظرية عن سابقتها، هي اعتبارها المعلومات بمثابة سلعة عمومية لها طبيعة الدوام (الثبات النسبي)، وان استعمالها يكون عاما، فلا يحق منع الآخرين عن استعمالها، إلى جانب ذلك كان مفادها أن الحصول على تلك المعلومات يعتبر بمثابة عاملا أساسيا من بين العوامل الأخرى لأجل القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للمؤسسات التي بلغت مستوى معين من التوسع ودرجة عالية من التكنولوجيا والتنظيم المحكم. فحسب هذه النظرية دائما عنصر المعلومات يتميز بوجهين أساسيين وهما: الوجه التكنولوجي والوجه التجاري، فيما يتعلق بالوجه التكنولوجي يتجلى عبر تطوير منتجات جديدة، ذلك باعتبار أن الصناعات الجديدة هي العامل الأساسي للاستثمار في الخارج إلى جانب أنها تمتاز بسرعة التأقلم مع مختلف الأسواق الخارجية والتكيف مع

¹ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 49.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من الشرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر)، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص-ص: 53-54.

مختلف تغيراتها. أما الوجه التجاري للمعلومات فيجب أن يتجسد حتما في ضرورة تكييف المنتج الجديد مع الظروف المختلفة التي تميز الأسواق الدولية وتغيراتها، وكذلك في ضرورة البحث عن أحسن السبل والكفيلة لتحقيق الاتصالات مع المستهلكين ميدانيا وبالتالي إعلامهم، وعلى سبيل المثال استخدام مختلف أساليب الإشهار والدعاية.¹

II. المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي:

توجد عدة محدّدات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي تنقسم إلى محدّدات سياسية، اقتصادية وأخرى قانونية.

1. المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

1.1. الإستقرار السياسي:

بينت الدراسة أن للاستقرار السياسي تأثير كبير على قرار المستثمر الأجنبي والمتعلق بالمفاضلة بين الدول النامية والمضيضة، أما مفهوم الاستقرار السياسي في الدول المتقدمة الدراسات أكدت على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذا العامل نظرا للقوة التمييزية بين الدول النامية فيعتبر متوفر ضمنا، وبالتالي فهو أقل أهمية في الدول المتقدمة منه في الدول النامية.²

كما يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات، كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية، وينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة ومعقدة يمكن إدراجها في عنصرين:³

- عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة والمتتالية في أعضاء الحكومة وتوجهاتهم السياسية.
- عدم الاستقرار في القطاع المؤسسي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم وتنظم هذا القطاع (الخصوصية، الملكية العامة).

إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

¹ أحمد نصير، مرجع سابق، ص-ص: 49-50.

² عبد الحميد برحومة، "محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها" (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004)، مذكرة الدكتور في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص: 114.

³ بولرباح غريب، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص:

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كلياً أو جزئياً لأغراض المنافع العامة وبدون تعويض.
- التأميم وتحويل المشروعات إلى ملكية عامة
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء وعدم الوفاء للعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة.

2.1. الحكم الراشد:

كنتيجة حتمية لفشل سياسات الإصلاح في الدول النامية، تبنى البنك الدولي مفهوم الحكم الراشد في الثمانينات، من أجل إقران الإصلاح الاقتصادي بالجنح الآخر المرتبط به والملازم له وهو الإصلاح السياسي المؤسسي، ومن خلال اتخاذ هذا المفهوم وتداوله فإن البنك الدولي أوضح أن هذا المفهوم له مجموعة من المتطلبات تتمثل في سيادة القانون، الكفاءة والفعالية الإدارية، المساواة والعدالة في توزيع الموارد، المساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة.¹

2. المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:²

إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة ومسايرة للتطورات الدولية، يعتبر حافزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح الثقة والضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي. ويمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظراً لاختلاف وتباين توجهات المشرع وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي وحاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية والحاجة لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.
- الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي تؤثر على السياسات الاقتصادية وتنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزاً لا بد من توفر المقومات التالية:

¹ مدحت محمد أبو النصر، "الحكومة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015، ص: 41.

² عبد الحميد برحومة، مرجع سابق، ص: 115.

- وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية ومتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين وحل النزاعات القائمة بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

3. المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ. **حجم السوق:** لقد قامت العديد من الدراسات على حجم نمو السوق وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أثبتت هذه الدراسات أن أهم العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بدول أسيا والمحيط الهادي، وهو حجم ونمو السوق المحلي الذي يعتبر عملاً محفزاً للاستثمار، لذلك تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى العديد من المقاييس لتقدير حجم السوق ومعدلات نموه كالنتائج المحلي الخام وهي تركز على معدل الدخل الفردي ومعدل نمو الدخل في قياس حجم السوق المحلي في هذه الدول، وذلك لأن الكثافة السكانية في الكثير من هذه الدول تؤدي إلى تضخم الحجم الكلي للدخل وقد تعطي صورة غير صحيحة على حجم السوق.¹

ب. **عوامل الكفاءة:** يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة ثاني أهم الدوافع، وتقوم به بالدرجة الأولى شركات متعددة الجنسية من البلدان النامية الأكثر تقدماً نسبياً، ويرتكز أساساً على عوامل الإنتاج كاليد العاملة والبنية التحتية ووسائل النقل. فالاستثمارات الأجنبية تتدفق على البلدان التي تتميز ببنية تحتية جيدة المستوى، والمقصود بالبنية التحتية هو الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية والصرف الصحي ومحطات القوى الكهربائية، وتعد البنية التحتية المطلب الرئيسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى جانب الخدمات الأخرى مثل خطوط الطيران والمطارات وشبكة المواصلات الداخلية التي تخدم النقل السريع للبضائع والأفراد ولاسيما بالنسبة للمنتجات عالية التقنية التي تحتاج إلى عناية خاصة أثناء نقلها من مكان الإنتاج إلى مكان التصدير.²

ج. **درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج:** يقصد به حجم تعامل الاقتصاد المضيف مع الخارج وهناك عدة مؤشرات لهذا الانفتاح أهمها:³

- نسبة المستوردات من الناتج المحلي.
- حاصل جمع المستوردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ عبد الحميد برحومة، مرجع سابق، ص: 116.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 59.

³ عبد الحميد برحومة، مرجع سابق، ص: 116.

• حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هنا يرى بعض الباحثين أن حركة الصادرات ورؤوس الأموال، حركتين مكملتين لبعضهما البعض وذلك لأن البلدان تقوم بتصدير منتجاتها عبر شركاتها الموجودة في الخارج بعد أن تقوم بمعالجتها ثم طرحها في السوق.

ح. **السياسة على المستوى الاقتصادي الكلي:** ويقصد بالسياسات الاقتصادية ومدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضع القيود ومنح الامتيازات مثل مدى سماح الدولة بملكية الأجانب للأعمال والضرائب والإعانات وتحويل الأموال والتحكم في الأسعار، وتتفاوت أهمية هذه العناصر من دولة إلى أخرى، غير أن معظم الدراسات وجدت أن الضرائب والسماح للأجانب عاملان أساسيان في التميز بين الدول من حيث جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية.¹

خ. **التضخم:** إن معدلات التضخم تعكس حالة الاستقرار في السياسة الاقتصادية على المستوى الاقتصادي ككل، وحالة عدم الاستقرار تخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة وبذلك فإن التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر جديد لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد متزايدة.

د. **سعر الصرف:** سعر الصرف الحقيقي هو سعر البضائع الأجنبية بالعملة المحلية (وهذا ما يساوي أسعار الصرف الإسمية مضروبة بسعر البضائع الأجنبية) والتي يتم تقسيمها على سعر البضائع المحلية بالعملة الوطنية، ما يشير إلى مستوى التنافسية في البضائع المحلية مقارنة بالبضائع الأجنبية. فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية، فإن العملة المحلية تنخفض قيمتها وتصبح المنتجات المحلية أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي، ارتفاع قيمة الصادرات التي أصبحت أرخص نسبيا في الأسواق الأجنبية وتخفيض وارداتها التي أصبحت أعلى في الأسواق المحلية وهذا بدوره يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ذ. **مستوى الأجور:** إن الدول التي تعرض أجورا منخفضة نسبيا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجور المنخفضة، فكلما كان الأجر منخفضا فإنه يشجع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ر. **سعر الفائدة:** هناك رأيان لتأثير سعر الفائدة على الاستثمار يمثل الأول بالعلاقة بين سعر الفائدة والطلب الاستثماري، فالمفهوم العام للنظرية الاقتصادية يفترض أن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري، وإذا يوجد لكل مستوى من الطلب الاستثماري قيمة محددة للكفاية

¹ يونس مفيد دنون، دينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، بحوث مستقبلية، 2006، ص: 101

الحدية للاستثمار تتفق وهذا المستوى أما الرأي، الثاني فيفترض فجوة معدل الفائدة بوجود مستوى معلوم من المخاطر.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد موضوع الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الجدلية التي تحكمها اتجاهات فكرية مختلفة، وتنقسم الآراء فيه بين مؤيد ومعارض حول مدى إسهام هذا الأخير في دفع عجلة التنمية وخدمة أهداف الدول المضيفة ولكل حججه ومبرراته، وعليه تم تقسيم الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية والتي نستعرضها كالاتي.¹

أولاً: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

تأتي أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة انطلاقاً من الإسهامات التي يمكن أن تحققها في عملية التنمية الاقتصادية، ذلك أن الدول التي لديها قصور في عملية التنمية المحلية تلجأ إلى هذا النوع من الاستثمارات من أجل تحقيق تلك الأهداف.

1. الأثر على النقد الأجنبي:

لقد اختلفت وجهات النظر حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي بين رواد المدرسة الكلاسيكية ورواد المدرسة الحديثة، حيث يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عدد من الأسباب أهمها كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب. أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي نستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي، اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً.

ومع الأخذ في الاعتبار وجهتي النظر السابقتين تجدر الإشارة هنا إلى أن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل الآتية:

- حجم رأس المال الذي تجليه الشركة في بداية الاستثمار.
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية.

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص: 112.

- تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من أو إلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.

2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي:

على الرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، إلى أن الاستثمارات الأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزة الثبات عن الاستثمار المحفطي فضلا عن كونه يمثل عمليات إنتاجية ورقابية وإدارية، وتتم عمليات نقل التقنية والمهارات الإدارية من خلال قيام الشركات الأجنبية التي تستثمر في الدولة المضيفة بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين على التقنيات التي ستجلبها للعمال داخل هذه الدول. ويحدث أيضا من خلال عمليات المحاكاة ونسخ التكنولوجيا الأجنبية، أو من خلال المنافسة مما يساعد على تطوير أساليب الإنتاج محليا، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية.¹

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا وذلك للأسباب التالية:²

- التكنولوجيا الجديدة عادة ما تكون مكلفة وغير متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارضيتها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق التراخيص وكذلك تكون التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق وإيجاد المنافسة بين الشركات الأجنبية وباقي الشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيا.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة وتكوين المهارات، ونقل طرق الإنتاج الحديثة، وهو ما لا يتحقق للدول النامية نظرا لتخلفها التكنولوجي كما أن مصادر التمويل الدولية كالاستثمارات المالية والديون، والتجارة في السلع والخدمات، ليست من القنوات الملائمة لنقل مثل هذه التكنولوجيا.

3. الأثر على الإنتاج والتوظيف والدخل:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية في الإنتاج والتوظيف، فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة، أو أنها تدرك ذلك لكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق

¹ سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، "مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007، ص: 5.

² ساعد بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة" مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الأخضر، باتنة، 2007-2008، ص: 51-52.

بضعف الإمكانيات المالية والفنية، وفي حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وبذلك سيكون أكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ المشروعات الإنتاجية في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ومداخل جديدة، وتزداد العمالة مع تصدير السلع كثيفة العمالة نسبياً.

لكن هناك إختلاف في حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف الوطني في الدول المضيفة، ويتحدد المؤشر الحقيقي لهذه المساهمة بالدخل المتولد من عناصر الإنتاج الوطنية أي القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر إنتاج وطنية وليست أجنبية، ولذلك فدخل الشركات الأجنبية المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل فائدة حقيقية مباشرة للدولة المضيفة، إلا في ذلك الجزء المنفق منه محلياً، كما أن مصدر المدخلات المستخدمة في الشركات الأجنبية المنفذة للاستثمار الأجنبي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير مساهمة الاستثمار المذكور في الإنتاج والتوظيف، فقد تشتري فروع الشركات الأجنبية المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى من الدولة المضيفة ومن المحتمل أن يهيئ ذلك ظروف مناسبة محلياً من أجل خلق صناعة تحويلية أو قيام صناعات تكميلية، مما يشجع الإنتاج الوطني ويخلق فرص عمل جديدة.¹

4. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر تحقيق التنمية الاقتصادية:

حسب الأمم المتحدة للتنمية فإن مفهوم التنمية يعني "مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد". وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها "الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي تحقيق نمو اقتصادي سريع بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان". ولأن التنمية الاقتصادية تعد العمود الفقري للتنمية بصفة عامة وجب على الدولة الاهتمام بها ومحاولة تحقيقها وتمويل التنمية الاقتصادية إنما هو يعتمد على الموارد المحلية المعبأة في المقام الأول والموارد الأجنبية في المقام الثاني وترجع الحاجة إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية إلى اعتبارين أساسيين هما:

- تعزيز المدخرات المحلية.
- توفير النقد الأجنبي.

¹ أحمد نصير، مرجع سابق، ص-ص: 33-34.

5. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد الوطني، كما يعرف على أنه المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة على امتداد العام بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي. ويمكن تقسيم العمليات الرئيسية في ميزان المدفوعات إلى:¹

- **العمليات الجارية:** والتي تضم عمليات التجارة الخارجية (الميزان التجاري) ومداخل رؤوس الأموال والفوائد وأرباح الأسهم والتحويلات أحادية الجانب (المساعدات والهبات).
- **العمليات الرأسمالية:** وتشمل حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة وقصيرة الأجل والتي تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس.

ويظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

إلى جانب الفوائد والآثار الإيجابية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، هناك مجموعة من الآثار السلبية التي تتجمل عنه، منها:²

- حرمان الدول المضيفة له من العديد من المزايا كالتحكم في طرق التسيير الحديثة والتكنولوجيا، إذا أصر المستثمر الأجنبي على عدم مشاركة الطرف الوطني في الإستثمار.
- تحقيق المزايا والآثار الإيجابية المذكورة سابقا، يتوقف على مدى توفر الطرف المحلي على القدرات الفنية والإدارية والمالية، وهذا ما يكون غائبا في أغلب الحالات.
- إرتفاع أخطار التبعية الاقتصادية والإحتكار بالنسبة للدول المضيفة وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي.
- خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى المتوسط والطويل، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات.

¹ قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)"، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص: 3.

² عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص: 483-484.

- التلوث البيئي بالنفايات الصناعية.
- إستغلال الطاقات العمالية وتحويلها لصالح المستثمر الأجنبي.
- خطر المراقبة الأجنبية والسيطرة والهيمنة على الإقتصاد المحلي والتدخل في المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية.
- نهب وإستغلال وتحويل خيرات البلد المضيف خاصة الموارد الطبيعية.
- نظرا لإحتمال إنخفاض في القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع وبالتالي عدم تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يتعلق بزيادة فرص التوظيف والتقدم التكنولوجي، وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات.
- الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.
- الاختلاف في العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف قد يؤثر سلبا على الثقافة الوطنية وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.
- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية.
- تزايد الضغوط على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، وذلك نتيجة سياسة التسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة في حالة التكامل تكامل رأسي مع فروعه.¹

المطلب الثالث: العوامل المحفزة على استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول المضيفة إلى جذب الاستثمارات المباشرة بتقديم وتوفير مجموعة من العوامل والحوافز، التي تشكل في معظمها جزء من المناخ الدائم للإستثمار فيما يلي سنعرض مختلف أشكال الخاصة بالاستثمار:²

أولاً: الحوافز المالية والتمويلية

تشمل الحوافز المالية، التخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة، أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعتبر الحوافز المالية والتمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لتأثيرها على معدل العائد من النشاط الإستثماري.

¹ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 36.

² إبراهيم العسوي، "قياس مؤشرات التنمية"، دار الوحدة العربية، مصر، 1985، ص: 224.

ثانيا: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر

هناك مجموعة من الحوافز والضمانات التي يمكن للدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر أن تقدمها وهي كالآتي:

1. الضمانات المادية: وتشمل ما يلي:

- ضمانات حرية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها.
 - ضمان عدم وضع قيود لحصول المستثمرين الأجانب على العملة الأجنبية.
 - ضمان التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمار بسبب الإخلال بالالتزامات المتفق عليها.¹
- ### 2. الضمانات القانونية: تتمثل في ضمانات التعويض عن التأميم ونزع الملكية، حتى يكون هذا التعويض عادل وفعلي خلال مدة معقولة، وهذه الضمانات يجب التأكد منها وتوضيحها في قوانين الاستثمار الأجنبي حيث تشمل:²

- شروط اللجوء إلى التأميم أو نزع الملكية أو الحجز أو التدابير المماثلة.
- التعويض الذي يكون مناسب وفعلي وفوري.

3. الضمانات القضائية: تنص على توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات والهيئات التي لها الحق في فض النزاعات وتشمل المسائل التالية:³

- #### 1.3. حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية، حيث تنص أغلب الاتفاقيات على:
- ✓ اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدولة التي تنجز على إقليمها الاستثمار.
 - ✓ إخضاع النزاع إلى هيئة تحكيمية حسب الاختصاص فإذا كان مالي فيعود الاختصاص إلى البنك العالمي، وإذا كان نقدي يعود إلى صندوق النقد الدولي وإذا كان تجاري يعود إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2.3. القانون الواجب التطبيق، وهنا يكون حسب الاتفاق: إما تطبيق القانون الوطني الداخلي أو الخضوع إلى التحكم المؤسسي.

3.3. القيمة القانونية للقرار التحكيمي: وهي معرفة المؤسسة التي تصدر القرار ومدى مصداقيتها وفعاليتها.

¹ غاي فيفرمان، "تسيير الإستثمار الأجنبي المباشر، توصيات وتحذيرات"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد الأول، مارس 1992، ص47.

² غاي فيفرمان، مرجع سابق، ص: 48.

³ نفس المرجع السابق، ص: 49.

ثالثاً: الحوافز المختلفة والمرتبطة بالتسهيلات.

إضافة إلى الحوافز السابقة الذكر، فإن هناك حوافز ذات طبيعة مختلفة، تتمثل في جملة من التسهيلات المختلفة حيث هذه الحوافز في مجملها تقديم إمتيازات وتتمثل في:¹

1. تعزيز ربحية المستثمرين بعدة طرق غير مباشرة كتقديم الأرض والبنية الأساسية المطلوبة بأسعار أقل من الأسعار التجارية.

2. منح شركة الأجنبية وضع مناسب في السوق، أو مركزاً إحتكاريًا، أو حمايتهما من المنافسة.

3. تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء والغاز.

4. عدم وضع أي قيود على تملك المشروعات الإستثمارية، سواء كاملاً أو جزئياً.

كما أن هناك مجموعة من الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المباشرة لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكون كالآتي:

1. إلغاء العقبات في مجال قبول الإستثمارات وقبول الإستثمارات في المجالات الخاصة.

2. تسهيل وعقلنة شروط الدخول الأموال والأفراد وإلغاء أو التقليل من طلب تحقيقات النتائج.

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 110.

خلاصة الفصل:

إن تزايد حجم الديون، يحتم المزيد من الشروط المجحفة في حق الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، والمتعلقة بالسداد وإعادة الجدولة وغيرها، إذ تفرض المجموعات العالمية الكبرى إتباع سياسات اقتصادية محددة، ما يترتب عنه تقليل حجم الاستثمارات، ورفع الدعم عن الأسعار، كل هاته العوامل ستؤدي حتما إلى ضغوط اجتماعية داخل هذه البلدان، يقابل كل هذا بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية، حيث أضحى البديل الرئيسي للإقراض الخاص، وأصبح القوة الدافعة للاندماج المالي الدولي لزيادة عدد الشركات المتعددة الجنسيات، باعتبارها الممثل الرئيسي للاستثمار، الأجنبي المباشر في البلد المضيف.

كل هذه الصفات التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر جعلت معظم دول العالم والمدارس الاقتصادية الفكرية تهتم به، لأنها وجدت فيه الآلية التي تمكن الدول من تطوير اقتصادياتها في ظل نظام الاقتصادي العالمي الجديد أو ما يعرف حاليا بالعولمة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية لدور السياسة المالية
في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
"حالة الجزائر-المغرب الفترة 2004-2017"

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الراهن من بين الركائز الأساسية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وذلك لمكانته الهامة في اقتصاديات دول العالم، خاصة بعد الأحداث الاقتصادية الأخيرة والتحولت التي شاهدها الأوضاع والتي تجلت في الانفتاح التجاري الدولي وزيادة مختلف التبادلات بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

كل هذا التغير دفع الدول النامية إلى ضرورة تصحيح أوضاعها والنهوض باقتصاداتها ومواكبة التطورات والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال خلق مناخ ملائم يمكنها من استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر بشتى الطرق ومختلف الأساليب وأفضلها.

ومن خلال هذه الدراسة سلطنا الضوء على حالة الجزائر والمملكة المغربية، كغيرهما من دول العالم بحاجة إلى تحقيق تنمية اقتصادية، باعتبارهما من الدول النامية فهما مجبرتان على تحقيق أكبر قدر ممكن في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا يتحقق هذا إلا من خلال انتهاج سياسات مالية فعالة وناجحة.

من خلال ما سبق قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والمغرب

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004-2017 في كل من الجزائر

والمغرب

المبحث الثالث: تأثير السياسة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المبحث الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والمغرب

من خلال هذا المبحث سنتعرف على الأطر القانونية والتشريعية المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والمغرب.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتشريعي للإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

لم يتخلف المشرع الجزائري عن ركب الحرية الاقتصادية الذي سار على نهجه نظيره المغربي، فاتجه على غرارهِ إلى توفير البيئة الاقتصادية الخصبة والمناخ الاستثماري الملائم اللذان يطلبهما كل مستثمر أجنبي لتوطين رأس ماله في الدولة المضيفة، ليسير تقريبا على نفس الإصلاحات والإجراءات التي تشترطها المعاملة الإدارية للاستثمار في المغرب. إذ يتوقف إنشاء أي مشروع استثماري في الجزائر على إلزامية إجراء التصريح زيادة على ذلك، يتطلب الأمر بالنسبة للنشاطات المقننة ضرورة الحصول على ترخيص من السلطات المعنية.

أولا: المزايا والحوافز الممنوحة للإستثمار من خلال القانون الجزائري

وتتمثل في تلك الامتيازات والحوافز الجبائية والجمركية التي تمنح لكل الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر بغض النظر عن طبيعتها وموقعها وجنسيته، فهي تمنح بقوة القانون، ووفقا لترتيبات قوانين المالية السنوية والتكميلية، نظمها الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم.

وقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي الخاص. ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين.¹

1. النظام العام للحوافز:

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله وتسفيد الاستثمارات من:

✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

¹ طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2008، ص: 320.

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. نظام الاستثناءات:

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال كما يلي:¹

✓ في مرحلة بدء إنجاز الاستثمار: حيث تستفيد الاستثمارات من الإعفاءات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناه من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 20% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

✓ في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.
- إعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية بشأنها أن تسهل وتحسن الاستثمار.

¹ طالبي محمد، مرجع سابق، ص: 322.

ثانيا: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني والذي جاء من خلال مجموعة من النصوص القانونية، وعلى هذا الأساس نشير إلى الضمانات والحوافز التي أقرتها الدولة الجزائرية والمتعلقة بحماية الاستثمارات والمنصوص عليها قانونيا، خاصة المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:

أ. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمارات:

طبقا للنصوص التي جاء بها المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 تلغى كل أشكال التمييز والتفرقة بين المقيمين وغير المقيمين سواء كانت الاستثمارات عمومية أو خاصة، محلية أو أجنبية وتتجزأ بدون تمييز أو تفرقة، حيث أن المرسوم يضمن المعاملة العادلة والمنصفة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يخص الاستثمارات مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدول الجزائرية والدول التي يكون الأشخاص من رعاياها.¹

ب. الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة (كالصحة العمومية، التربية، التعليم). وكذا بعدة أنماط وصيغ كتتمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تتجزأ في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي². كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة في إجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة، أو في شكل شركة باسم جماعي، أو في شكل شركة ذات أسهم. مع أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

ت. ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93 - 12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة: "لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على

¹ المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار.

² عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، 17 و 18 أبريل 2006. ص: 12.

الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة". كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

ث. ضمان حرية التحويل:

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والمدخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني، وهذا ما نصت عليه المادة 12 من المرسوم 93 - 12 : "تستفيد الحصص التي تتجزأ بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والفوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر"، كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوما.¹

ج. الالتزامات الدولية الناجمة عن توقيع الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف لها أثر في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص صريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي. فالجزائر اعترفت بفكرة ضمان حماية ملكية المستثمر الأجنبي وإنها من أهم حقوقه وإيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

❖ الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من الخارج، ونذكر منها ما يلي:

✓ الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي.²

✓ الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.³

¹ حسين نواره، الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي بالجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر. 2013، ص: 40.

² المرسوم الرئاسي رقم 90 - 420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية رقم 06 - 1991.

³ الأمر رقم 95 - 05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 07 - 1995.

✓ الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.¹

✓ الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: نظرا لتأكد الجزائر من أهمية الاستثمارات الأجنبية لاقتصادها وتطوره في شتى المجالات والقطاعات، أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الكثير من البلدان بفرض حماية وتشجيع استثماراتها ومن بين الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية انطلاقا من 1990.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمملكة المغربية

في إطار تشجيع وتحفيز المستثمرين من أجل إنعاش وتنشيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص وكذلك الاستثمارات الوطنية، قامت السلطات المغربية بوضع إطار تحفيزي على المستوى الضريبي على وجه الخصوص، باعتباره عاملا مهما حيث اتبعت المغرب سياسة اقتصادية هدفها الإقلاع بالاستثمارات، حيث ركز السلطات المغربية على تحديث المعاملة الإدارية للاستثمار بتبسيط الإجراءات المتبعة من طرف المستثمر الأجنبي الذي قرر الاستثمار في المغرب من أجل إنشاء مشروع استثماري.² وفي السبعينات كانت الاستثمارات الأجنبية في المغرب تخضع للرقابة الصارمة، ويتوجب عليها الحصول على رخصة إدارية، حيث كانت معايير الاختيار فيها واضحة، بحيث كانت تهدف لحماية المؤسسات العامة. لكن ومع بداية التنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية الدائر بين الدول النامية عامة وبين الجزائر وتونس والمغرب خاصة، وضعت الحكومة المغربية في أولى أولوياتها مهمة جلب الاستثمارات الأجنبية، فأصدرت ميثاق الاستثمارات رقم 18-95 الذي أنهى العمل بالقوانين القطاعية السابقة، كما صدر المرسوم رقم 2.00.895، وبموجبه (المواد من 4 إلى 11) حددت الإجراءات التي يتوجب على المستثمر إتباعها لإنشاء المشروع الاستثماري وإلى غاية يداعه طلب الحصول على الامتيازات التي يقدمها قانون الاستثمار كما أجاز له القانون حق الطعن في قرار رفض الترخيص بالاستثمار.

أولا: المزايا والحوافز الممنوحة للاستثمار في القانون المغربي

حدد الباب الثاني من القانون المغربي الإطار رقم 95-18 بمثابة ميثاق للاستثمارات المعدل والمتمم، تدابير الاستثمار ذات الطابع الجبائي والجمركي، التي من شأنها تخفيف العبء الضريبي على

¹ المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990 يتضمن الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الجريدة الرسمية رقم 45-1990.

² تلجون سميثة، مرجع سابق، ص: 124.

المستثمرين، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، ليتم جمع هذه التحفيزات الجبائية في قانون المالية لسنة 2006، إذ يعد بمثابة النص التطبيقي لميثاق الاستثمار.¹

ونعرض فيما يلي أهم التدابير الجبائية والجمركية المقررة في قانون الاستثمار:

1. الضريبة على الشركات: حددتها المادة السابعة من ميثاق الاستثمار:

- تخفيض نسبة الضريبة على الشركات إلى 35%

- تستفيد من تخفيض نسبته 50 % لمدة 5 سنوات التالية لتاريخ استغلالها:

■ منشآت تصدير المنتجات أو الخدمات بالنسبة لمجموع رقم معاملاتها المتعلقة بالتصدير المنجزة بعملات أجنبية.

■ المنشآت التي تقام بالأقاليم أو العمالات التي تستوجب مستوى النشاط الاقتصادي فيها نظاما ضريبيا تفضيليا، باستثناء المؤسسات القارة التابعة للشركات غير الموجود مقرها بالمغرب وكذا مؤسسات الائتمان وشركات التأمين والوكالات العقارية، وكان القطاع الفلاحي يعفى من ضريبة الشركات إلى غاية 31 ديسمبر 2010 بموجب قانون المالية لهذه السنة.

■ منشآت الصناعة التقليدية التي يكون إنتاجها حصيلة عمل يدوي، أينما وجد مكان إقامتها.

2. الضريبة العامة على الدخل: نظمتها المادة 8 من ميثاق الاستثمارات، بحيث لا تزيد نسبة الضريبة

القصوى على 41.5 %، وتستفيد من إعفاء كلي لفترة 5 سنوات ومن إعفاء جزئي قدره 50 % من هذه الضريبة لمدة 5 سنوات المتبقية. والملاحظ، أنه وطبقا للمادة 2 فقرة 2 من قانون المالية لسنة 2006، أتاح للشركات حرية اختيار نظام الضريبة على الشركات أو نظام الضريبة العامة على الدخل، مع الإبقاء على نسبة 44% وهذا الأمر يتعارض مع معدل الضريبة القصوى المنصوص عليه في قانون الاستثمار والتي لا تزيد عن 41.5%. وكان ميثاق الاستثمارات رقم 95-18، المعدل والمتمم، يتضمن تدبير ضريبي آخر هو "واجب التضامن الوطني" في المادة 6، وقد تم إلغاؤها ابتداء من 2001/1/1 بموجب المادة 9 من قانون المالية رقم 00-55 للسنة المالية 2001.

ثانيا: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

تهدف سياسة تشجيع الاستثمار في المغرب، إلى ممارسة التأثير على المستثمرين بصفة عامة والأجانب بصفة خاصة، بواسطة إعطاء ظروف ملائمة لعملية تحويل رؤوس الأموال من وإلى المغرب،

¹ نفس المرجع السابق، ص: 150.

كما أن إستراتيجية المستثمرين الأجانب في المغرب تتطور مع الوقت تبعا لتطور المناخ الاقتصادي العالمي وطموحات الدولة المضيفة وتطور الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين¹. فاعتمدت المغرب على مزيدا من التحرر والليبرالية تنفيذا لالتزاماتها في إطار الاتفاقيات الدولية الملزمة، فقام السلطات المغربية في هذا الإطار منذ 1993، بالانضمام لمقتضيات المادة 8 من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي حول تحويل الدرهم، مما جعلها تخفف من إجراءات صرف العملة والإجراءات الجمركية لتسهيل انتقال رأس المال والسلع الأجنبية للبلاد المغربية. كما أصدر مكتب الصرف منشورا داخليا رقم 1605، بتاريخ 4 يونيو 1993، حول عمليات تحرير السلف من الخارج للبنوك الوسيطة، وكذلك المنشور رقم 1589، بتاريخ 15 سبتمبر 1992، الذي بأذن بحرية تحويل الصرف دون إذن مسبق من مكتب الصرف بالنسبة للمستثمرين الأجانب، كما أتاح منشور 2007، فرصا جديدة للمؤسسات المصرفية بالمغرب للتعامل بالعملات وإخراجها وفق معايير جديدة مضبوطة. كما أن ميثاق الاستثمار يؤمن بدوره حرية التحويل في المادة 16 منه. كما اتجه المغرب نحو فتح المجال أمام حرية الاستثمار الخارجي في تملك وإنشاء الشركات من خلال أصول ورؤوس أموال أجنبية بنسبة 100 % لفائدة المستثمرين الأجانب وكذلك السماح لهم بحرية تحويل الأرباح وناتج البيع والتصفية بما في ذلك زائد القيمة دون تحديد المدة أو المبلغ.

وبناء على دوريات مكتب الصرف فكل أشكال التحويل مرخصة بدون تحديد موضوع أو مبلغ أو وقت هذه التحويلات، وعلى مستوى التطبيق لا يثير تحويل الأموال بالمغرب أي مشاكل حسب المستثمرين الأجانب. لكن رغم كل هذه الإجراءات لازالت تقارير البنك الدولي تلح على ضرورة القيام بمزيد من الانفتاح وتعتبر نظام الصرف بالمغرب نظاما متكلسا. كما تضمنت الاتفاقية المغربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد المغربي جملة من المبادئ المتعلقة بمعاملة الاستثمارات المتبادلة أو المتنقلة بين دول الاتحاد، أهمها "مبدأ الحرية" كأساس لمعاملة الاستثمارات الأجنبية. وينطوي هذا المبدأ المكرس في الاتفاقية على مجموعة من الحريات المتعلقة بالاستثمارات المتبادلة منها: حرية التسويق والاستيراد في حدود القيود الجمركية.

كما أعطت أهمية خاصة للضمانات المالية وقدمتها عن الضمانات الأخرى، إدراكا منها لمدى أهمية هذا الضمان بالنسبة للمستثمر الذي يريد أن يضمن عدم تعرض أمواله للخسارة أو الحجز.

¹ تلجون سميشة، مرجع سابق، ص: 174.

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004-2017 في كل من الجزائر والمغرب

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في الجزائر مقارنة بالدول المغاربية سنة 2017، والتطورات التي عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في كل من المغرب والجزائر خلال الفترة 2004-2017.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في الجزائر مقارنة بالدول المغاربية سنة 2017

عملت الجزائر جاهدة منذ الانتقال من مرحلة التسيير المخطط للإقتصاد إلى مرحلة إقتصاد السوق على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفق بيئة معززة بمجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المحفزة والمنظمة للإستثمارات، كما قدمت ضمانات تشريعية وقانونية وحتى إدارية من أجل حماية رؤوس الأموال المستثمرة ورافقتها مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الجهوية والإقليمية والدولية، وذلك بهدف فتح الأسواق الدولية أمام منتجات المشاريع الإستثمارية المستوطنة في الجزائر.¹ ولعل أهم خطوة إتخذتها السلطات العمومية الجزائرية هو قانون النقد والقرض، والذي يعتبر خطوة هامة في الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد وهذا حسب التقارير المعدة من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. والجدول الموالي يبين أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة للجزائر ومقارنتها مع تونس والمغرب خلال سنة 2017.

الجدول رقم (4): أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة إلى الجزائر والدول المغاربية بنهاية سنة 2017 (مليار دولار)

الدولة	الواردة	الصادرة	الفرق	المجموع
الجزائر	29 053,0	1 893,0	27 160	3 0946
المغرب	62 663,8	5 891,6	56 772,2	68 555,4
تونس	28 725,4	497,8	28 227,6	29 223,2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول المغاربية، 2017.

فيما يتعلق بأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر فحققت 29053,0 مليار دولار والذي كان نتيجة الإستقرار في المؤشرات الإقتصادية، وإذا أردنا مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، مع كل من تونس التي حققت 28725,4 مليار دولار والمغرب التي حققت 62663,8

¹ عيودي فاطمة الزهراء، الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإندماج الإقليمي مع الإشارة لدول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر-3، ص: 210.

مليار دولار، نلاحظ أن حصة الجزائر تبدو قليلة مقارنة بالمغرب والتي عرفت تطورا كبيرا وزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي الصادر فقد حققت الجزائر 1893,0 مليار دولار وهذا راجع لضعف القدرات المالية للمستثمرين المحليين واعتمادهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحمية فقط، ويبقى القطاع الوحيد المستثمر هو قطاع الطاقة. وبمقارنتها مع الدول المغربية وخاصة المغرب التي تزيد بها بالتقريب أربع مرات، وهي قيمة معتبرة.

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في كل من المغرب والجزائر خلال الفترة 2004-2017

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب تطورا كبيرا حيث تضاعف 3 مرات بين 2004 و2017، أي أن المغرب يشكل منافس شديد للجزائر كونه نجح في استقطاب قدر أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن إبراز ذلك من خلال معطيات الجدول رقم (5) الذي يعطينا لمحة حول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في كل من المغرب والجزائر خلال الفترة 2004-2017. ومن خلال الأرقام الموضحة في الجدول السابق والشكل رقم (4)، نرى إلى أي حد تقدمت المغرب في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب وكيف هي وضعية الجزائر، حيث في سنة 2015 سجلت الجزائر قيمة سالبة للتدفقات الأجنبية المباشرة.

إضافة للتحفيزات التي قدمتها المملكة المغربية، حيث وضعت ميثاق للاستثمار يشمل مختلف الإجراءات التحفيزية، في حين الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوجهة للجزائر هي نحو قطاع المحروقات، بينما في المغرب يتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع السياحة، الألبسة والنسيج، الاتصالات وغيرها..، وقد صنفت المغرب أهم مستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكأول بلد سنة 2015 مستقبل للاستثمارات في المنطقة المغاربية والرابعة إفريقيا وحاز قطاع الاتصالات في المغرب على 59% من المجموع العام للاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

وحسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ارتفاع محسوس، حيث ارتفعت في كل من الجزائر بنسبة 12.8% والمغرب بنسبة 23.09% وهي نسبة معتبرة مقارنة بالجزائر، وهذا يدل على أن المغرب له أداء جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إضافة إلى ما سبق تقوم كل من الجزائر والمغرب بإعداد ونشر البيانات على أساس ربع سنوي لذلك تعتبر الأفضل من حيث جاهزية البيانات. كما تعتمد المغرب على النظام الدولي للإقرار

¹ عيدودي فاطمة الزهراء، الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإندماج الإقليمي مع الإشارة لدول المغرب العربي (تونس، المغرب (الجزائر)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3-، ص: 210.

عن المعلومات (ITRS) الذي يتيح جزءا كبيرا من الضرورية عن الاستثمار الأجنبي المباشر من المسجلات المصرفية، كما أنه يؤدي إلى تجنب الدولة لتكلفة إعداد مصادر بديلة للمعلومات. وتنتمي المغرب للمعيار الخاص بنشر البيانات ضمن قاعدة صندوق النقد الدولي، وهو المعيار الخاص بأعضاء هذا الصندوق الذين تربطهم تعاملات مع أسواق المال العالمية، بينما تعتمد الجزائر على المعيار العام.

الجدول رقم (5): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في كل من المغرب والجزائر

خلال الفترة 2004-2017 (مليار دولار)

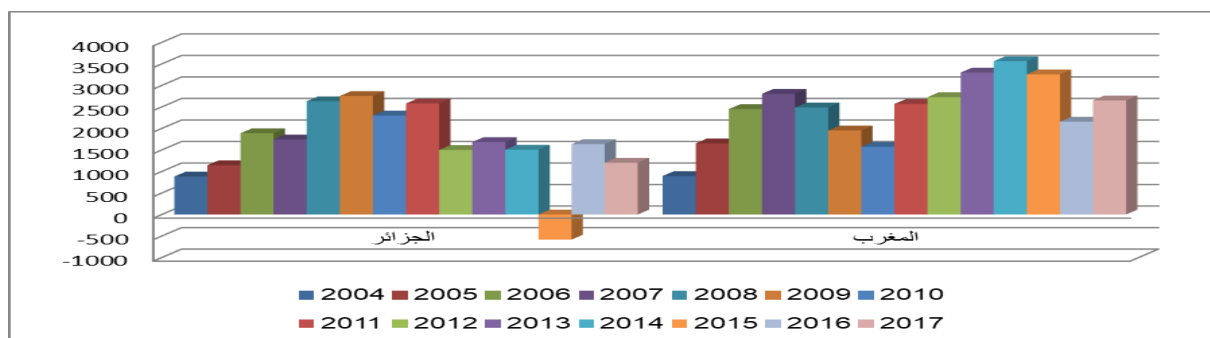
	الجزائر	المغرب
2004	881,9	894,6
2005	1 145,3	1 654,0
2006	1 888,2	2 449,4
2007	1 743,3	2 804,5
2008	2 631,7	2 487,1
2009	2 753,8	1 951,7
2010	2 301,2	1 573,9
2011	2 580,4	2 568,4
2012	1 499,4	2 728,4
2013	1 684,0	3 298,1
2014	1 506,7	3 561,2
2015	- 584,0	3 254,8
2016	1 635,0	2 157,2
2017	1 203,0	2 651,4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017.

يمكن توضيح المعطيات السابقة من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (4): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في كل من المغرب والجزائر

خلال الفترة 2004-2017 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والمغرب

وفي هذا الإطار، يتم استعراض التالي:

أولاً: التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

1. التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

الجدول الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2004-2016:

الجدول رقم (6): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2016

عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	
68	82	28738	24123	الدول العربية
137	18	40268	29186	أوروبا
41	44	4449	5277	أمريكا
27	30	16251	8415	آسيا
1	1	1012	270	استراليا
1	1	638	350	إفريقيا
28	37	1797	422	أخرى
306	375	93153	68040	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2016، ص: 129.

والملاحظ أن الجزائر نجحت في استقطاب نحو 375 مشروع يتم تنفيذها من قبل 306 شركة عربية أجنبية، كما كانت تكلفة المشاريع في حدود 68 مليار دولار، كما من المتوقع توظيف حوالي 93 ألف عامل.

2. التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

سجلت الجزائر خلال الفترة 2004-2016، 564 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 2354099 مليون دينار جزائري، ومن المتوقع أن توفر 113 ألف منصب عمل، حيث تم تسجيل 76 مشروع استثماري في سنة 2012 فقط، والجدول الموالي يوضح توزيع هذه المشاريع حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (7): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2016

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون دينار جزائري)	%	مناصب العمل	%
الزراعة	9	1.60	5495	0.23	619	0.54
البناء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.40
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55	63928	56.14
الصحة	6	1.06	13573	0.58	2196	1.93
النقل	19	3.37	12405	0.53	1639	1.44
السياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	12.36
الخدمات	100	17.73	97145	4.13	11242	9.87
الاتصالات	1	0.18	89441	3.80	1500	1.32
المجموع	564	100	2354099	100	113879	100

المصدر: <https://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2016>

من خلال الجدول، نلاحظ أن معظم المشاريع الاستثمارية تركزت في قطاع الصناعة الذي أخذ ما يقارب 58% من عدد المشاريع، وأيضاً 68.55% من قيمتها المالية، ومن المنتظر أن يوفر نسبة 56.14% منصب عمل من إجمالي مناصب العمل، وتركزت معظم هذه المشاريع الصناعية في قطاع المحروقات لما يتميز به هذا القطاع من درجة مخاطرة قليلة ومردودية مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات. وما يمكن ملاحظته هو أن الجزائر غير قادرة على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الأخرى مثل: الزراعة، السياحة والصحة، وهذا راجع لضعف عملية الترويج وغياب سياسة مالية فعالة لجذب الاستثمارات في هذا المجال.

ثانياً: التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب

1. التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب:

الجدول الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة 2004-2016:

الجدول رقم (8): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2004-2016

الدول العربية	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
الدول العربية	39	62	25653	13356
أوروبا	401	499	114192	31633
أمريكا	77	96	18931	3933
آسيا	39	44	25058	5224
أستراليا	2	2	433	668
إفريقيا	0	0	0	0
أخرى	24	25	3955	388
المجموع	582	728	188222	55798

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2016، ص: 131.

بلغت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب نحو 728 مشروع يتم تنفيذها من قبل 582 شركة عربية وأجنبية، وهو رقم مضاعف مقارنة بالجزائر، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 56 مليار وهو رقم أكبر مقارنة بالجزائر، ومن المتوقع توظيف 188 ألف عامل.

2. التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب:

يعتبر قطاعي الصناعة والعقارات أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، حيث احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى سنة 2016 بنسبة 38.67% يليه قطاع العقارات بنسبة 19% ثم السياحة بنسبة 8.41%، والجدول الموالي يوضح أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

الجدول رقم (9): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب لسنتي 2015 و2016

2016		2015		القطاع
%	القيمة (مليون درهم مغربي)	%	القيمة (مليون درهم مغربي)	
38.67	15310.5	25.52	8169	الصناعة
18.99	7517.5	22.90	7331.5	العقارات
8.41	3330.1	5.25	1680	السياحة
6.94	2749.4	17.47	5591.8	الطاقة والمناجم
5.03	1990.6	4.62	1479.7	التجارة
4.70	1862.4	2.82	903	الأشغال الكبرى
4.48	1774.9	2.64	845.8	الشركات القابضة
3.75	1485.4	5.51	1764.6	البنوك
2.26	892.9	0.92	294.5	النقل
0.76	300.3	0.03	8.7	الزراعة
0.58	230.9	0.17	54.4	الاتصالات
0.30	118.3	6.54	2094.8	التأمين
0.27	106.6	0.69	221.4	الدراسات
0.15	59.7	0.01	2.7	الصيد
4.47	1769.1	4.71	1507.8	خدمات أخرى
0.23	91.8	0.20	65	مختلف
100	39590.4	100	32014.7	المجموع

المصدر: office des changes, Balance des paiements, 2016, p: 61.

ثالثا: تطور مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2007-2014

بلغت حصة كل من الجزائر والمغرب من مشاريع الاستثمار المنفذة 762 مشروع خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2014 وهو ما يوضحه الجول الموالي:

الجدول رقم (10): تطور مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2007-2014

المجموع	المشاريع								البلد
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
232	13	31	76	32	20	27	17	16	الجزائر
530	68	43	63	94	55	50	98	59	المغرب

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار (أفريل، يونيو) 2014 و 2016.

المبحث الثالث: تأثير السياسة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية وتوجيهها وفق الأهداف المراد تحقيقها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أثر متغيرات السياسة المالية على حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: أثر متغيرات السياسة المالية على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الواردة) إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2017

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية وتوجيهها وفق الأهداف المراد تحقيقها، ومن بين الأهداف نجد زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الورد للدولة، لما أصبح يلعبه اليوم من دور هام وبارز في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر انه كلما كانت السياسة مرنة، واضحة تتميز بالكفاءة والفعالية، وتتماشى والتغيرات والتحولات الاقتصادية على المستوى الكلي، كلما كانت فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، فإذا كانت السياسة المالية تحتوي على جملة من الإعفاءات الضريبية والجمركية كلما كانت جاذبة للإستثمار. كما أنه كلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يتقل كاهل المستثمر كلما كان ذلك محفزاً للإستثمار كذلك، إضافة إلى أنه كلما كان إنفاق الدولة يتجه نحو تهيئة البنى التحتية كلما كان ذلك جاذباً للإستثمار.¹

¹ د. محمد لحسن علاوي، أ. كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2012، مجلة روى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015، ص: 12.

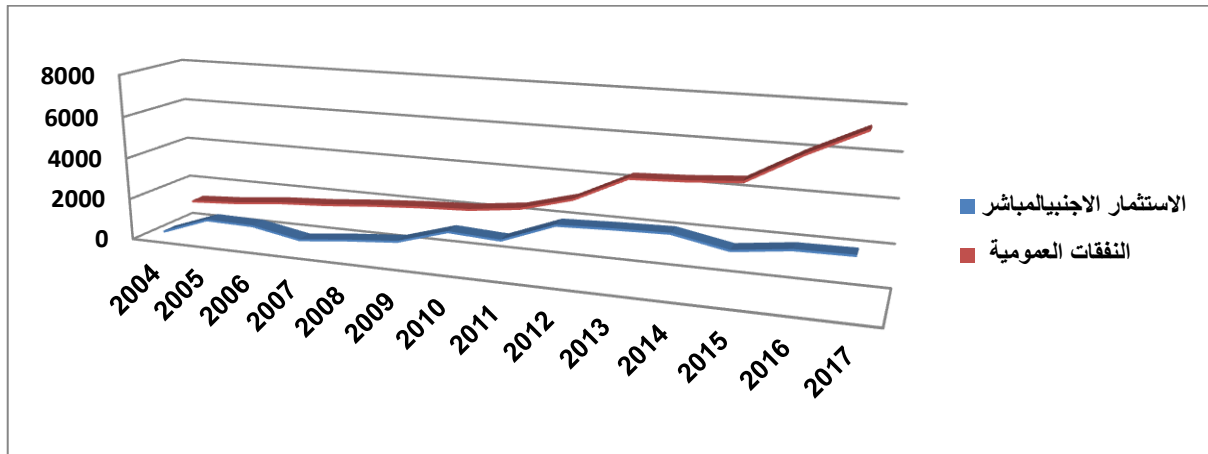
وعلى العموم يمكن القول أن إتباع سياسة مالية توسعية من شأنه أن يحفز على جذب الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، ففي حالة اتباع سياسات انكماشية من شأنه أن يؤثر سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة للدولة.

1. أثر النفقات العامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أجل استقطاب رؤوس الأموال الخارجية والاستثمارات الأجنبية، عمدت الجزائر إلى استعمال سياستها المالية لبلوغ هذه الأهداف من خلال سياسة الإيرادات والنفقات، وفق إستراتيجية تسمح لها بالتدخل لتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية. وانطلاقا من الآثار التي تتركها السياسة الإنفاقية على الاقتصاد ككل، سنحاول الوصول إلى مدى تأثير هذه الأخيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر. والشكل الموالي يبين تطورات النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2004-2017.

الشكل رقم (5): تطور النفقات العامة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2004-

2017 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة بين 2004-2017، www.unctadstat.org

يتبين لنا من خلال الشكل السابق، أن تطور النفقات العامة بالمقارنة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تختلف من فترة إلى أخرى، فمن سنة 2004 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظا وهذا تزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي في هذه الفترة، كما عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع من فترة إلى أخرى رغم ارتفاع النفقات العامة، وهذا دليل على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، كما عرفت التدفقات الاستثمارية ارتفاع سنة 2016 و2017 وهذا راجع إلى الانتعاش في الأوضاع الاقتصادية وكذا مختلف التحفيزات الجبائية والامتيازات الضريبية التي أقرتها في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية. ومنذ بداية سنة 2005 لقد قررت السلطات الجزائرية عدم اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، والقيام كذلك بالتسديد المكثف للمديونية الخارجية، حيث ترصد الجزائر

إمكانيات ضخمة لإنعاش التنمية الاقتصادية، فإلى غاية سنة 2009 تم إنفاق حوالي 120 مليار دولار في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا.

المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2004-2015)

شهد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2004-2015) تطورات ملحوظة، فقد سجل هذا التدفق قيمة محتشمة في سنة 2004 بحوالي 0.882 مليار دولار، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة (الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي، ثم شهد نمو تدريجيا إلى أن وصل في سنة 2005 إلى حوالي 1.15 مليار دولار ذهبت جلها إلى قطاع المحروقات، ثم بدأت بالتزايد نتيجة التعديلات في قانون الاستثمار خاصة بعد صدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، لتصل إلى 1.89 مليار دولار، بمعدل نمو 64.35%، وبعد الاستقرار السياسي والأمني وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ارتفاع أسعار المحروقات، والتي تبنت بفضلها الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي بإتباع مخططات التنمية، وكذلك التعديلات في قانون الاستثمار سنة 2006، أدى إلى نمو كبير في حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل في سنة 2008 إلى ما يقارب 2.63 مليار دولار، وقد بلغت أقصاها سنة 2009 بقيمة قدرها 2.75 مليار دولار.

ولكن مع استمرار الأزمة المالية العالمية، والتي أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، مما قلل من حجم تدفقه للجزائر ليصل إلى 1.5 مليار دولار بانخفاض بنسبة 41.8%، لكن بعد ذلك شهدت التدفقات ارتفاعا نسبيا حتى أواخر سنة 2013 أين بلغ 1.69 مليار دولار، ولكن مع تخوف الشركات الأجنبية من تردي الأوضاع الأمنية في الدول العربية، وبداية ظهور أزمة النفط، وكذلك ظهور ملامح لأزمة اقتصادية قل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليصل إلى 1.5 مليار دولار سنة 2014. ثم يواصل الانخفاض ليسجل تدفق سلبي بلغ -0.59 مليار دولار، أي بمعدل انخفاض وصل إلى 139%، ويعزى هذا التذبذب في قيمة وحجم ونوع التدفقات الواردة للجزائر إلى مناخ الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى مصادر هذه الاستثمارات وحجم المشروعات والقطاع التي تستثمر فيه.

الجدول رقم (11): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2004-2015) مليار دولار

السنة	القيمة	معدل النمو %
2004	0.882	39.11
2005	1.15	30.4
2006	1.89	64.35
2007	1.74	7.93-
2008	2.63	51.15
2009	2.75	4.56
2010	2.3	16.36-
2011	2.58	12.17
2012	1.5	41.86-
2013	1.69	12.67
2014	1.5	11.24-
2015	0.59-	139-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للفترة 2004-2016.

المطلب الثالث: العوائق التي تحد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي - الجزائر والمملكة المغربية-

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في انسياب وتدفق الاستثمار الأجنبي، حيث نجد في المقام الأول الوضع العام للاقتصاد العالمي، مستوى اليد العاملة، المرونة في الإجراءات الإدارية الحوافز الضريبي أو المالية، الوضع السياسي في الدولة المضيفة، كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته "بمناخ الاستثمار" وهي جميعها عناصر متداخلة ومتراصة وجلها ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم فهي تؤثر وتتأثر بعضها ببعض مما يخلق أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، تترجم في آخر المطاف إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال الأجنبي. بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والمغربية والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن المتمعن في الإحصائيات العالمية يلمس ذلك الفرق بين التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والمغرب والتدفقات الواردة إلى باقي الدول العربية، فحجم الاستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى

الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، مما يدل على وجود العديد من العوائق التي تواجه المستثمر الأجنبي.¹

أولاً: العوائق السياسية والأمنية

يمثل استقرار الأوضاع السياسية والأمنية عاملا مهما لتشجيع الاستثمار، وذلك لأنه يساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجانب، ولا بد أن يتسم النظام السياسي بالاستقرار وانخفاض المخاطر، ذلك على أساس أن الاستقرار السياسي والأمني من العناصر الهامة في تقييم مناخ الاستثمار في أي بلد من البلدان، فكلما اتسم المكان المرغوب الاستثمار فيه بالاستقرار السياسي والأمني كلما كان هذا المكان أكثر جذبا للاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي وذلك بافتراض ثبات العناصر الأخرى.

ثانياً: العوائق الاقتصادية والمالية

تشمل البيئة الاقتصادية البنية التحتية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة في مجال التنمية، ويلخص تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول معوقات الاستثمار في الدول العربية، هذه العوائق الاقتصادية والمالية فيما يلي:

- عدم الاستقرار الاقتصادي ووضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار في بعض الدول المغاربية، وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية، مما يؤدي بالمستثمر إلى اتخاذ موقف الحذر والتحفظ والترقب انتظارا لما تستقر عليه الأوضاع.
- **مشكلة القطاع الموازي:** حيث توجد في الجزائر 566 سوق موازية ينشط فيها 100 ألف متدخل ويسطر لوحدة على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم قدرة الدولة في التحكم في هذه الظاهرة، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية تعتبر من أكبر عوائق جذب الاستثمارات الأجنبية.²
- **مشكلة العقار الصناعي:** من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار، فقد يطور الأمر أحيانا من ثلاث إلى خمس سنوات، كما أن مشكلة العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي:

¹ لعماري وليد، الحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص: 120.

² دكاني عبد الكريم، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05، 2018، ص: 196.

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث: الكهرباء، الغاز، قنوات الصرف الصحي وأمن المنطقة الصناعية.
- **مشكلة القطاع المصرفي:** شكل القطاع المصرفي في الجزائر أيضا إحدى الإشكاليات التي يثيرها المستثمرون بسبب:
 - صعوبة الحصول على التمويل.
 - طول هذه تحويل الأموال من وإلى الجزائر.
 - غياب سوق مالية رغم وجود بورصة الجزائر لكن حركيتها محدودة.
 - عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة، نظرا لندرتها وقلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.

ثالثا: العوائق التنظيمية، الإجرائية والإدارية

- تتعلق هذه العوامل أساسا بالإطار المؤسسي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في بعض الدول وتضارب الاختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان، بعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر وعدم وجود تنسيق كاف بينها بل ودخول هذه الأجهزة في صراعات يهدر معها الكثير من الوقت بسبب تنازع الصلاحيات.
 - نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة مما يعيق تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع الكلفة ومن ثم انخفاض العائد على الاستثمار، مما يدفع بالمستثمر إلى استقدام ما يحتاج إليه من كوادرات فنية أو إدارية من الخارج وتتحمل في سبيل ذلك تكاليف عالية.

خلاصة الفصل:

لقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القضايا المهمة والتي طغت على اهتمام مفكري ومسؤولي حكومات الدول المتخلفة، حيث سعت الكثير من هذه الدول ومن بينها الجزائر والمغرب إلى تعزيز موقعهما وسد بعض من الثغرات والنقائص المميزة لها، وبناء قاعدة هيكلية متينة تستجيب لمتطلبات التنمية، وتشجع على إشراك المتعاملين الأجبيين وشركات الاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص. وتتمثل هذه العناصر مجتمعة كانت أم متفرقة عوامل التحفيز الأساسية، وشروط الاستقطاب الضرورية والمعبر عنها بأدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا الموقع النوعية والتنظيمية وهي إن افترقت إليها كثير من الدول المتخلفة بسبب تأصل تلك المظاهر والخصائص المميزة لحالة التخلف والفقر، وتعتبر السياسة المالية كأحد أهم السياسات والأدوات التي تتبعها الدول من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

فالجزائر والمغرب كمثيلتهما من الدول بذلتا كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم، بهدف إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة، فقدمتا جهود على المستوى الاقتصادي بتحرير هذا النشاط من كل القيود والكوابح الموضوعة في عهد التسيير المركزي وهيمنة القطاع العام.

الخاتمة

خلاصة البحث:

من خلال الدراسة يتضح جليا أنه لا يمكن إطلاقا إنكار الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، وأن جميع دول العالم على حد سواء لم تعد ترى في الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه خطر وشكل جديد من أشكال الاستعمار، بل وسيلة لتحقيق التنمية والازدهار. والدليل على ذلك التسابق والمنافسة التي ظهرت في الآونة الأخيرة بين الدول حتى المتطورة منها من أجل توفير مناخ استثماري ملائم وتحقيق كل ما يتطلبه المستثمر الأجنبي للقيام باستثماره. إلا أنه وفي الجهة المقابلة لا يجب أن ننكر بعض الآثار السلبية التي تفرزها تلك الاستثمارات الأجنبية، لذا وجب على الدولة المضيفة أن تتعامل مع هذا الاستثمار الأجنبي بطريقة رشيدة وفق ما تريده أن يحدث من آثار إيجابية. كما أنه وحتى تستطيع هذه الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وجب عليها توفير المناخ المناسب والملائم لتحفيزه، ولعل السياسة المالية أو بالأحرى أدوات السياسة المالية من الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك المناخ، فترشيد النفقات العمومية (كأداة من أدوات السياسة المالية) وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الاستثمار (نفقات التجهيز) يساعد على تهيئة البنية التحتية وتجيز الدولة لاستقطاب المستثمر الأجنبي، وكذا تخصيص حصص أخرى لنفقات التسيير لأنها هي الأخرى تعمل لفائدة جلب المستثمر الأجنبي وإن كان ذلك بشكل غير مباشر فتحسين الإدارة وإزالة القيود والعراقيل الإدارية كلها تساهم في تهيئة الجو الاستثماري.

أما من الجهة الأخرى فنجد أن هناك وسيلة أخرى تساعد على جلب المستثمر الأجنبي ألا وهي الحوافز والامتيازات الضريبية التي يمكن للدولة أن تتميز عن باقي الدول في منحها للمستثمر الأجنبي. وفي هذا الإطار سعت كل من الجزائر والمملكة المغربية لتحقيق ذلك المناخ المناسب لجذب المستثمر الأجنبي من خلال مجموع الإصلاحات (الاقتصادية، القانونية والتشريعية...) والمشاريع التنموية التي أطلقتها لتهيئة البنية التحتية الملائمة.

ولقد قمنا من خلال هذه الدراسة والمدرجة تحت عنوان "السياسات المالية وفعاليتها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربية لفترة 2017/2004 حالة الجزائر -المملكة المغربية، وذلك بمعالجة الإشكالية التي تدور حول "ما مدى فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي؟"

1-نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية كما يلي:

➤ **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن: "السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتبعها الدولة لتحقيق أهداف معينة قصد المشكلات الاقتصادية الحاصلة، وقد ثبت ذلك من خلال التطرق لمفهوم السياسة المالية والتي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

➤ **الفرضية الثانية:** والتي تنص على "الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن استثمار يوجه بغرض النهوض بإقتصاديات الدول المضيفة وتحقيق التنمية الاقتصادية" حيث يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

➤ **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أن "من أبرز مميكنزمات السياسة المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هناك السياسة الضريبية". حيث تكمن أهمية السياسة الضريبية انطلاقاً من الإسهامات التي يمكن أن تحققها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويبرز دورها من خلال مختلف المزايا الجبائية والجمركية الممنوحة للمستثمرين إضافة إلى الرسوم والضمانات التي تقرها الدول المضيفة.

2-نتائج وتوصيات البحث:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية، وخاصة بعدما أثبتت المصادر التمويلية المحلية عجزها في تمويل التنمية.
- ✓ أن للاستثمار الأجنبي المباشر الفضل الكبير في تحقيق التطور في بعض البلدان من خلال آثاره الإيجابية، إلا أنه كذلك قد يفرز آثاراً سلبية لا بد للدولة المضيفة من الحذر منها.

✓ أن تغيير النظرة السلبية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والقبول بالانفتاح عليه ليس كافيا وحده ما لم تعمل الدولة المضيفة على تهيئة المناخ المناسب له خاصة في ظل هذه المنافسة الشديدة على استقطابه.

✓ أن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لا بد من التوصل إلى نسجها فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، وكذا من خلال الضرائب فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.

✓ السياسة المالية المتبعة في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي، مقارنة بالمغرب التي تعتبر قطب استثماري هام.

وبناء على النتائج التي توصلنا إليها سابقا نقدم جملة من التوصيات التي لها أهمية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة وهي كالتالي:

✓ التحيين الدوري والمستمر للقوانين والتشريعات المنظمة لعملية الإستثمار بالشكل الذي يتوافق مع ديناميكية وحركية النشاط الاقتصادي، مع توفير مناخ استثماري يمتاز بالشفافية والوضوح والابتعاد عن الممارسات البيروقراطية التي من شأنها أن تحد من تؤدي إلى عزوف المستثمرين عن تحقيق الفعالية الاقتصادية.

✓ إعادة النظر في قاعدة الاستثمار 49-51 التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والتي تلزم امتلاك الشريك الجزائري سواء عام أو خاص نسبة 51% من المشروع والمتبعة من طرف السلطات الجزائرية، حيث تعتبر عائق كبير في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

✓ العمل على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاتجاه نحو الخصوصية وعدم التركيز على البرامج الحكومية ودعم الدولة مع الحرص على تشجيع الاستثمار المحلي وإعطاء مزايا جبائية وجمركية للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب والاستعانة بالخبرات الأجنبية في هذا المجال.

✓ الحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي، حيث يتعين على السلطات العمومية العمل على الحد من هذه الظاهرة من أجل توفير مناخ استثماري يمتاز بالشفافية والفعالية.

✓ العمل على تنويع مجالات الإستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات كالسياحة والفلاحة والخدمات.

✓ على الجزائر والمغرب، العمل على توسيع نطاق الاتفاقات الثنائية في مجال تشجيع وحماية الاستثمار، خاصة مع الدول التي تعد مصادر مؤكدة لتصدير رؤوس الأموال إلى الدول.

آفاق البحث:

ختاماً للموضوع نرى انه من اجل إفادة غيرنا والتوسع في الموضوع فانه يمكن التطرق إلى:

- آثار انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري.
- آثار وانعكاسات السياسة النقدية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية قطاع السياحة.
- دراسة قياسية لأثر السياسة الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم العيسوي، "قياس مؤشرات التنمية"، دار الوحدة العربية، مصر، 1985.
2. أحمد أبو الفتح علي الناقية، نظرية الاقتصاد الكلي: مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
3. الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
4. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
5. حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي"، عمان، دار وائل للنشر، 2006.
6. حسن الخضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
7. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان - مقارنة إسلامية-، مكتبة النهضة العربية، 1986.
8. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية مصر، 2009.
9. دراز حامد عبد المجيد، "السياسات المالية"، الإسكندرية، دار الجامعية، 2003.
10. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من الشرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر)، المكتبة العصرية، مصر، 2010.
11. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
12. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي - نظرة على بعض النقديات-، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1990.
13. صالح صالح، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل لأركان والسياسات والمؤسسات"، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
14. صلاح الدين السيسي، "الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، تطوير روابط البورصات العربية"، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003.
15. طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
16. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام - مدخل لدراسة السياسات المالية العامة-، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.
17. عبد الحميد عبد المطلب، "العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
18. عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1992.
19. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
20. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية القاهرة، 1980.
21. عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014.
22. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
23. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003.
24. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، 1971.
25. علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا، الطبعة الأولى، دار الرضا، دمشق، 2003.
26. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980.
27. عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.

28. غازي عبد الرزاق النفاش، المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
29. فريد النجار، "البورصات والهندسة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
30. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000.
31. قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)"، دار الثقافة، الأردن، 2009.
32. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
33. محمد سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006، الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 9، الكوفة، 2008.
34. محمد مبارك حجبر، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
35. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
36. محمود حسين الوادي - زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
37. محمود حسين داي، "مبادئ المالية العامة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
38. مدحت محمد أبو النصر، "الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015.
39. مراد محمودي، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.
40. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
41. واصل الوزني خالد، حسين الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، ط 5، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2002.
42. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية - قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
2. بوزيان عبد الباسط، "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر -"، 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
3. ثلجون سميشة، التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017-2018.
4. حسين نواره، الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي بالجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر. 2013.
5. زرقين صورية، دور الاستثمار المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية"، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.
6. ساعد بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة" مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الأخضر، باتنة، 2007-2008.

7. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، مخبر تسيير المؤسسات والرأسمال الاجتماعي MECAS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
8. صياد شهنيز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.
9. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.
10. عبد الحميد برحومة، "محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها" (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
11. عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
12. عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
13. فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
14. فاطمة بن عبد العزيز، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
15. لعماري وليد، الحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.
16. مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
17. يحيوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية -حالة الجزائر-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005.

ثالثاً: المجلات والدوريات

1. أحمد عبد العزيز وآخرون، "الشركات متعددة الجنسيات وآثارها على الدول النامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.
2. بولرياح غريب، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
3. دكاني عبد الكريم، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05، 2018.
4. سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، "مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007.
5. شليحي الطاهر، السياسة المالية للجزائر بين أحكام قانون المالية 2016 وتوصيات صندوق النقد الدولي، مجلة البديل الاقتصادي، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب، جامعة الجلفة، العدد الخامس.

6. عيودي فاطمة الزهراء، الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاندماج الإقليمي مع الإشارة لدول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر-3.
7. غاي فيفرمان، "تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، توصيات وتحذيرات"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد الأول، مارس 1992.
8. محمد لحسن علاوي-كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2012، مجلة رؤية اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015.
9. منصور شريفة -حاكمي بوحفص، آليات السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2018)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2019، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2010.
11. يونس مفيد دنون، دينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، بحوث مستقبلية، 2006.

رابعاً: المداخلات والملتقيات العلمية

1. حدادي عبد اللطيف، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، 2010.
2. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، 17 و 18 أبريل 2006.
3. عثمان أحسين -شعابنية سعاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر انعكاساته على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مقدمة في الملتقى الدولي، " دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة في الجزائر"، خنشلة، 9 و 10 أبريل 2013، ص: 13.

خامساً: القوانين والمراسيم

1. المرسوم الرئاسي رقم 90 - 319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990 يتضمن الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الجريدة الرسمية رقم 45 - 1990.
2. المرسوم الرئاسي رقم 90 - 420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية رقم 06 - 1991.
3. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار.
4. الأمر رقم 95 - 05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 07 - 1995.